

**البنوك الإسرائيلية الخمسة الكبرى تسجل أرباحاً بـ 2ر11 مليار دولار بزيادة 27% عن 2014!**

صفحة (٤) ة

**صراعات اليهود في حائط البراق - هل تهدد استقرار حكومة نتنياهو؟**

صفحة (٦) ة

# المنتهد

الثلاثاء ٢٠١٦/٣/٨م الموافق ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٧هـ العدد ٣٧٦ السنة الرابعة عشرة

الاسرائيلي المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية

## إلى أين يسير حكم نتياهو بإسرائيل؟

بقلم: أنطوان شلحت

لا تتفك الإجراءات المتفاقمة الناجمة عن غاية الهجوم على حقوق المواطنين الفلسطينيين وكفاحهم في الداخل من جهة، وعن هدف تضيق الخناق على أصحاب الآراء المغايرة لمواقف اليمين من جهة أخرى، التي يتخذها رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والمسؤرة بتأييد قوى غوغائية من القاع، تنتج مزيداً من الاجتهادات الإسرائيلية بشأن الاتجاه الذي تتخو إسرائيل نحوه في الوقت الحالي.

ومن آخر هذه الاجتهادات لا بد من التنويه بادئ ذي بدء برأي للبروفسور دانيال بلتمان، المؤرخ المتخصص في دراسة الهولوكوست في الجامعة العبرية في القدس، أعرب فيه عن اعتقاده بأن من بات يسيطر على مراكز القوة في إسرائيل في الوقت الحالي هو معسكر المستوطنين، مؤكداً أن هذه السيطرة تقضي على الاحتمال الضئيل بالعودة إلى تأسيس مجتمع ليبرالي منفتح وفيه تعددية. كما أشار إلى أن أقطاب هذا المعسكر يعودون في الكثير من الأحيان إلى الأيديولوجيا العنصرية الكولونيبالية التي اختلفت منذ زمن من العالم، ومثلهم مثل الكولونيباليين البريطانيين والفرنسيين في القرن التاسع عشر يحاولون القول إن اليهود يأتون بالحضارة والتقدم معهم (دانيال بلتمان: "تثقيف السكان الأصليين"، "هآرتس"، ٢٠١٦/٣/٨).

ويتبنى أشخاص متممون إلى "اليسار الصهيوني" مثل هذه الأيديولوجيا الكولونيبالية، كما تجلّى ذلك مثلاً في مقال نشره الكاتب والأستاذ الجامعي غادي تابوب أخيراً، وشدّد في سياقها على أن الفلسطينيين بحاجة إلى المحتل الإسرائيلي نظراً إلى كونه يدافع عنهم "في وجه الأمن الوقائي الفلسطيني وحماس وداعش" (غادي تابوب: "الفلسطينيون لن يتخلوا عن الاحتلال بسرعة"، "هآرتس"، ٢٠١٦/٢/٨). ويعتقد أوري سافير، المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أنه منذ إقامة حكومة نتنياهو الحالية الرابعة - وإسرائيل تشهد تدهوراً قيمياً وأخلاقياً غير مسبوق. فإلوة مرة في تاريخ الدولة تحكم البلد حكومة عنصرية، ذات خطاب عنصري، وسياسة اقتصادية تمييزية تجاه الأقلية العربية، وتشريعات تسلب المواطنين العرب حقوق المواطن الأساسية.

ويقر سافير بأن العنصرية كانت موجودة دوماً لدى اليمين القومي المتطرف، لكن كانت مخفية أكثر حتى أطلق نتنياهو صرخة القتال العنصرية يوم الانتخابات الأخيرة بأن "العرب يتدفقون بجموعهم للتصويت" واكتشف بعدها أن العنصرية ليست شرعية فقط بل أيضاً شعبية، وعلى طريقه هذا يسير الكثير من وزرائه وشركائه الأيديولوجيين، حيث توجد منافسة خفية حول من هو عنصري أكثر - نتنياهو، أفيغور ليبرمان، نفتالي بينيت، ميري ريغف وكثيرون آخرون يتنافسون كل يوم من على موجات الأثير لكسب قلب جمهور عنصري واسع. يقف في مركزه سكان المستوطنات (أوري سافير: "تدهور قيمى وأخلاقي غير مسبوق"، "معاريف"، ٢٠١٦/٢/٢٩).

كل هذا استدعى رئيس تحرير صحيفة "هآرتس" ألوف بن لأن يتصدى لتحليل أداء نتنياهو في سدة الحكم، وخرج من هذا التحليل بنتائج مثيرة، في مقدمها أن نتنياهو "مدير جيد"، والدليل على ذلك أنه يعرف ما يفعل وما لا يتفعل به، وأنه يدع للأخريين ما هو كفيلاً بأن يثير الخلاف أو أن يفشل. فمشروع "تغيير النخب الإسرائيلية" المرامي إلى تصفية التأييد الجماهيري لتقسيم البلد، سلم إلى وزيرى التربية والتعليم والثقافة والرياضة نفتالي بينيت وميري ريغف. والصراع ضد الضغط الدولي لإنهاء الاحتلال خصصه لرئيسي "المعارضة" إسحق هيرتسوغ وياثير لبيد، وتقويض المحكمة العليا تم إيداعه في أيدي آييلات شاكيد وباريف ليفين. وفي الولايات السابعة بعث نتنياهو بإيهود باراك ليتخطم في مشروع "الهجوم على إيران"، وبعث بتسبيبي ليفني لتنتحر سياسياً على صخرة "مسيرة سلمية" عديمة الاحتمال.

ورأى بن أن الصحافيين الذين يركزون على صفات الأمور مثل السكن، وخطه الغاز، وتعيين موظفين في المكاتب الحكومية، للإقناع بأن نتنياهو رجل ضعيف وسياسي هزيل، ومدير فاشل، يساعده فقط، إذ بينما ينشغلون بهذه الترهات، أو في تنكيل زوجته سارة بالخدم، يتقدم نتنياهو بحدود وبدون عوائق نحو تحقيق أهدافه الحقيقية وفي طليعتها شطب الاعتراف الدولي بوجود شعب فلسطيني منفصل مع حقوق وطنية (ألوف بن: "نتنياهو مدير جيد"، "هآرتس"، ٢٠١٦/٢/٢٦). إن هذه الاجتهادات وغيرها الكثير ما هو مقيم بالتابعة والرد، تعاني من نقص كبير وفاضح، فحواه توجيه النظر إلى ما يجري في الحاضر وما يحيل إليه بشأن المستقبل، باعتناق تام عن "أهلاصاته" في الماضي. بل إن معلقاً بارزاً من "هآرتس" رأى - بعد أن أعرب عن خجله من هذه الإجراءات - أن الحاضر الإسرائيلي ملك للمتطرفين، الذين يمتلكون في هذا الوقت الأغلبية والقوة المطلوتين لتدمير كل مؤسسة وتشويه كل قانون وفساد كل قيمة وتدمير كل قطعة طيبة. لكنه في الوقت عينه شدّد على أن الماضي والمستقبل ليس لهم (أري شافيط: "الحاضر لكم ايها المتطرفون"، "هآرتس"، ٢٠١٦/٣/٣).

كذلك لا تعثر في هذه الاجتهادات إلا لماماً على مواقف تعترف بأن ما حدث ويحدث لا يعود فقط إلى زيادة نفوذ اليمين وقوته، وإنما أيضاً إلى عدم وجود برنامج بديل لدى خصومه، وإلى لهات هؤلاء الخصوم لتبني طروحات الليكود والتماهي مع مواقف يمينية.

بموازاة ذلك، فإن اليمين المتطرف الذي يشعر بغائض قوة لا يخفي شهيقه لإجراءات أشدّ وأدهى، حيث اعتبر أحد الناطقين المفوهين باسمه أن "مشروع قانون الإقصاء" هو بمثابة مخفف للالم في وقت يجب فيه علاج "مسألة تضامن السكان العرب مع الإرهاب بشكل جذري" (يسرائيل هرتيل: "مخفف للالم اسمه قانون الإقصاء"، "هآرتس"، ٢٠١٦/٣/٣).

وتمثل أبغى رد على السؤال الذي وضعناه عنواناً لهذه المعالجة، في قول أستاذ جامعي إسرائيلي تعقيباً على طرح الحكومة الإسرائيلية مشروع قانون يقضي بتعليق عمل أعضاء كنيست يقومون بالتحريض على الإرهاب أو العنصرية أو يتكبرون وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، والذي بات يعرف باسم "قانون الإقصاء"، بأن مثل هذه الإجراءات تقضي إلى تكريس إسرائيل كدولة يهودية بلا أي قيد أو شرط وكدولة ديمقراطية بشرط (أفيغاد كلابنيرغ: "قانون الإقصاء- وداعاً للديمقراطية"، "يديעות أحرنونوت"، ٢٠١٦/٢/٢٦).



نتنياهو، قصة بقاء غياب البديل.

ويوافق على تولي حقيبة الدفاع، من جهة أخرى، أفادت "هآرتس"، أمس الاثنين، بأن نتنياهو يسعى إلى تقييد قدرة جمعيات على إدارة حملات دعائية سياسية أثناء فترة الانتخابات، من خلال إخضاع هذه الجمعيات لقانون تمويل الأحزاب بحيث تصبح قدرتها محدودة على جمع أموال. والدافع من وراء طرح مشروع القانون بهذا الخصوص هو نشاط منظمة V١٥ في الانتخابات الأخيرة للكنيست ضد نتنياهو والليكود. ويذكر مشروع القانون حركة V١٥ بشكل صريح على أنها السبب وراء طرح مشروع القانون، وجاء فيه أن "هذه الحركة نشرت رسائل سلبية ضد شخصيات سياسية وفي مقدمتهم رئيس الحكومة". وعقب رئيسة حزب ميرتس، عضو الكنيست زهافا غالون، على ذلك بالقول إنه "بالإمكان شان رائحة الدر لى بيبي جراء ضعفه في الاستطلاعات حتى هنا"، وكانت تشير بذلك إلى استطلاعات نُشر آخرها يوم السبت الماضي في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، أظهرت تراجع قوة الليكود بأربعة مقاعد فيما لو جرت الانتخابات اليوم.

وأضاف فيرتر أنه جرى في الأيام الأخيرة إعداد استطلاعات رأي عميقة، تبين منها أمران. أولاً، أن ثلثي الناخبين يريدون رؤية انتهاء حكم نتنياهو. وثانياً، أن نسبة مرتفعة من الناخبين لا ترى بديلاً له، والاستنتاج الذي يضعه المحلل هو أنه طالما أن البند الثاني قائم فإن نتنياهو باق. وتابع المحلل أن رؤساء الأحزاب المناهضين لنتنياهو، أو قسماً منهم، وضعوا خططاً للتغلب على نتنياهو، بينها تشكيل حزب وسط - يمين، يستميل أعضاء في الليكود غير متطرفين، بحيث أنهم يريدون استمرار حكم اليمين ولكنهم سئموا حكم "عائلة نتنياهو".

وأشار فيرتر إلى أنه طالما أن الموضوع الأمني هو المسيطر في إسرائيل فإن تشكيلة الحكومة المقبلة يجب أن تكون يمينية أو وسط - يمين. ولفت المحلل أيضاً إلى أن تشكيل تجمع حزبي كبير سيصطدم بحرب داخلية على الكراسي، فليبد يحلم بأن يرأس حزباً كهذا، بينما اشكنازي - لن يوافق على أن يكون رقم ٢ لأي كان، أي أنه يريد رئاسة حزب. كذلك الأمر بالنسبة لساعر، بينما ليبرمان، بحسب مصادر مقربة، قد "يتنازل

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في موقع «أمونيوتور» الإلكتروني

## عكيفا إدار لـ «المنتهد»: هدف زيارة بايدن مرتبط بانتخابات الرئاسة الأميركية وبإظهار أن الديمقراطيين مخلصون لإسرائيل!

كتب بلال ضاهر:

يصل إلى إسرائيل اليوم، الثلاثاء، نائب الرئيس الأميركي، جوزيف بايدن، في زيارة رسمية تستمهل الأراضي الفلسطينية أيضاً.

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي، أول من أمس الأحد، إنه «يسمى إلى هنا هذا الأسبوع صديقنا نائب الرئيس الأميركي جو بايدن. وتعتبر هذه الزيارة عن العلاقات المتينة القائمة بين إسرائيل وحليفنا الولايات المتحدة».

وفي إشارة إلى الأزمات في العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأميركية، قال نتنياهو إن «هناك من توقع انهيار هذه العلاقات ولكن الأمر ليس كذلك إطلاقاً. هذه العلاقات متينة على جميع الأصعدة إزاء التحديات التي نواجهها معا في منطقتنا وسأبحث هذه القضايا بطبيعة الحال مع نائب الرئيس الأميركي».

وتابع نتنياهو «ينبغي أن أقول إنه في موازاة علاقاتنا مع الولايات المتحدة، نبنى علاقات مع الكثير من دول العالم. كل أسبوع يزور إسرائيل رئيس أو وزير أو رئيس وزراء أو وزير خارجية من الدول الآسيوية والإفريقية والأوروبية والأمريكية اللاتينية ومن العالم أجمع»، معتبراً أن «هذا الأمر يعبر عن الأهمية التي تحظى بها إسرائيل حالياً في إطار الكفاح ضد التطرف الإسلامي وانتهاز فرص المستقبل، خاصة في المجال التكنولوجي. وسيوزر إسرائيل غداً (اليوم) الرئيس الروماني وهذه الزيارات ستستمر أيضاً من خلال الزيارات التي ساقوم بها إلى دول أخرى، خاصة في القارة الأفريقية في شهر تموز المقبل».

وزار إسرائيل يوم الخميس الماضي رئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي، الجنرال جوزيف دانفورد، حيث التقى مع نتنياهو ووزير الدفاع، موشيه يعلون، ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي آيزنكوت. حول هذه الزيارات لمسؤولين أميركيين لإسرائيل، والعلاقات الأميركية الإسرائيلية، في عام انتخابات الرئاسة الأميركية، أجرى «المنتهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في موقع «المونيوتور» الإلكتروني، عكيفا إدار.

(\*) «المنتهد الإسرائيلي»: ما هو الهدف من زيارة نائب الرئيس الأميركي، جوزيف بايدن، لإسرائيل اليوم؟ إدار: «هدف الزيارة برأبي هو أولاً أن المرشحة للرئاسة الأميركية،

هيلاري كلينتون، والحزب الديمقراطي يريدان أن يظهرأ ولاءهما لإسرائيل، والحصول على فرصة للتقاط صور بين بايدن ونتنياهو، من أجل إظهار أن الأمور بين الجانبين تسير بشكل حسن. يعتقد الديمقراطيون أن المرشح الذي سينتخبه الجمهوريون في الانتخابات التمهيدية الحالية سيسارع إلى التقدم إلى إسرائيل، فهذا تراث، من أجل الحصول على تأييد علني أو خفي من المؤسسة الإسرائيلية، ولذلك فإن توقيت الزيارة ينطوي على أهمية بالنسبة للانتخابات في الولايات المتحدة. والهدف الرسمي سيكون، بالطبع، التداول في أزمة تزويد السلاح من الولايات المتحدة لإسرائيل، في إطار المساعدات الأميركية، والمستجدات في الموضوع الإيراني. ومن الجائز أن زيارة بايدن الآن تأتي أيضاً للتحضير للقاء بين الرئيس باراك أوباما ونتنياهو عندما يزور الأخير واشنطن للمشاركة في مؤتمر 'إيباك' في نيسان المقبل».

(\*) ما هو وضع العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة اليوم. المقصود طبعاً بين حكومة إسرائيل وإدارة أوباما؟

إدار: «وضع العلاقات هو اندعام ثقة متبادل بين الجانبين. ولكن هناك توتر مع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة. وفي 'إيباك' ليسوا راضين أبداً عن التوتر الحاصل بين الإدارة وحكومة إسرائيل. لكن العلاقات بصورة عامة بالإمكان وصفها بأنها 'ثققة'، لأن ما يوجه كلا الجانبين هو السياسة الداخلية، ورغم ذلك لا توجد ثقة بين الجانبين، والعيون متجهة نحو الانتخابات في الولايات المتحدة، وهنا نتحدث أبناء عن تحركات مختلفة هدفها إسقاط نتنياهو عن الحكم».

(\*) من يريد نتنياهو أن ينتخب رئيساً للولايات المتحدة، في تقديرك؟ إدار: «أقدر أن من سيقرر أي مرشح يريده نتنياهو هو شيلدون إدلسون (الملياردير اليهودي الأميركي الذي يمول حملات نتنياهو الانتخابية ويقدم له الدعم السياسي)، ووفقاً للمحللين الأميركيين فإن المرشح المفضل على إدلسون هو (الجمهوري) ماركو روبيو، وروبيو هو أكثر مرشح أطلق تصريعات متشددة ضد أوباما، ومنع تعهدات لإسرائيل، وهاجم خصمه دونالد ترامب لأن الأخير قال إنه سيكون محابداً كوسيط من أجل حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وروبيو رفض ذلك وقال إنه سيعمل لصالح إسرائيل. والمسألة ليست متعلقة بإسرائيل وإنما بعلاقات محلية في الولايات المتحدة وعلاقات شخصية واقتصادية بين إدلسون ونتنياهو. ويبدو الآن أن روبيو هو المرشح المفضل عليها، ويليهِ المرشح الجمهوري أيضاً، تيد كروز. ودونالد ترامب ليس مفضلاً عليها أبداً. فقد قال ترامب علناً إنه يعرف أن اليهود لن

نفتالي بينيت يواصل فرض أجدناته الأيديولوجية . السياسية . الدينية على جهاز التربية والتعليم في إسرائيل

## "جبهة" جديدة ضد "مجلس التعليم العالي" . إقصاءات وتعيينات وسط صدام مباشر مع رؤساء الجامعات وانتهاك صارخ للقانون!

**\*هذه «المعركة» الجديدة التي يشنها وزير التربية والتعليم الإسرائيلي نتصاف إلى معركتين مركزيين آخرين لا تزالان تتفاعلان: منع ممثلي منظمة «لنكسر الصمت» من دخول المدارس الثانوية اليهودية والتقاء الطلاب المقدمين على تأدية الخدمة العسكرية وإصدار صيغة جديدة من كتاب «المدنيات» للمدارس الثانوية يعرض دولة إسرائيل «أكثر يهودية وأقل ديمقراطية»!**

لا يتوقف وزير التربية والتعليم الإسرائيلي الحالي، رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتدين، نفتالي بينيت، عن فتح «جبهات» صدامية جديدة متتالية في كل ما لا يروق له ولا يتساوق مع توجهاته الأيديولوجية، السياسية والدينية في عمل وزارة التربية والتعليم في إسرائيل، دون الإجماع عن استخدام ما يمكن اعتباره إكراهاً عنفياً في فرض أجدناته على الوزارة ومجالات عملها المختلفة، بل على جهاز التعليم عامة في إسرائيل، بما يعنيه من فرض هذه الأجدنات على ملايين الطلاب، حاضراً ومستقبلاً.

ويبدو واضحاً تماماً، الآن خصوصاً، أن بينيت هو الوزير الأبرز في هذه الحكومة من حيث دابه المحموم على فرض أجدناته المعدة سلفاً على هذه الوزارة الأساسية التي أسندت إليه، بل حارب من أجل إنسانها إليه، بما يعني أنه جاء إليها وهو يحمل أجدنات واضحة للفرص والتطبيق!

### ثلاث معارك مركزية

ويكفي أن ننظر إلى «المعارك» الثلاث الكبيرة التي أطلقها بينيت، حتى الآن (ولا يبدو أن عجبته قد دخلت منها) في ثلاثة مجالات مركزية في عمل وزارة التربية والتعليم منذ تسلمه زمام إدارتها، ليتضح ما ذهبنا إليه أعلاه من حيث كونها كاشفة لمناطق ومعبدة عن غايات، مع التنبيه إلى أن هذه «المعارك» الثلاث لا تزال تتفاعل على أكثر من صعيد وفي أكثر من مستوى:

الأولى - إقصاء «لنكسر الصمت»: قراره منع ممثلي منظمة «لنكسر الصمت» من دخول المدارس الثانوية اليهودية والتقاء طلابها الذين هم على أعتاب التجنيد لتأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، وقد اندرج قرار بينيت هذا في إطار الحملة الإسرائيلية المنظمة والمتعددة الأطراف التي انطلقت ضد هذه المنظمة، سواء من قبل مسؤولين عسكريين أو سياسيين، شملت قراراً بمنع ممثليها من زيارة «الكلبيات التضميرية» للخدمة العسكرية (تابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية) والتقاء طلابها، من خلال اتهامها بال«التامر على دولة إسرائيل، خيانتها، تطبيع سمعة الجيش الإسرائيلي وجنوده والمساهمة في تقديمهم إلى محاكمات دولية بشبهات ارتكاب جرائم حرب».

وقد علل بينيت قراره هذا بتفريدة نشرها على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) قال فيها: «من يمتن بجندو الجيش الإسرائيلي لا مكان له في جهاز التربية والتعليم»!!

ولنكسر الصمت» هي منظمة تضم جنوداً إسرائيليين، من مختلف المستويات والرتب العسكرية، يرون عن تجاربهم في تأدية الخدمة العسكرية ضمن جيش الاحتلال في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها من قتل وقمع وتشكيل واضطهاد واعتداءات، ليخلصوا إلى ضرورة انسحاب الجيش الإسرائيلي من المناطق الفلسطينية المحتلة شرطاً أولياً وضرورياً، لتخليصه من أعباء وتداعيات الممارسات الأخلاقية والانسانية التي تنطوي عليها مهماته الاحتلالية.

وإذا ما تذكرنا أن زيارات لنكسر الصمت» إلى المدارس الثانوية اليهودية والتقاء طلابها هي نهج معتمد ومكرس منذ سنوات غير قليلة، من باب «حق الطوائف الأخرى لتأدية الخدمة العسكرية في سماع آراء أخرى وتوجهات أخرى عنها»، مغايرة لتلك التي يعرضها «التيار المركزي»، بما فيه المؤسسة العسكرية والأمنية الرسمية، فبالإمكان فهم مدى حدة وظهور الخطوة التي أقدم عليها الوزير بينيت بقرار المنع المذكور، في كل ما يتعلق بحرية الفكر والتفكير، حرية التعليم وحرية التعبير عن الرأي لكل من هو خارج «سرب» الإجماع الصهيوني - اليميني - الديني!

الثانية - كتاب جديد لتدريس التربية المدنية: قرار الوزير بينيت إعداد وإصدار صيغة جديدة من كتاب بعنوان «أن نكون مواطنين في إسرائيل» المخصص لتدريس موضوع «المدنيات» (التربية المدنية /

الموطن) في المدارس الثانوية في إسرائيل. ويشمل الكتاب الجديد ٣٦ فصلاً موزعة في أربعة أبواب: الأول مخصص للتعريف بإسرائيل كدولة يهودية»، أما الثاني فمخصص لـ«مبادئ الديمقراطية» والثالث لـ«النظام والسياسة في إسرائيل» والرابع لـ«آراء مختلفة حول الطابع المرغوب للدولة».

والصيغة الجديدة من كتاب «المدنيات» هذه، التي وصفها أحد الأكاديميين اليهود المطلعين بأنها «أكثر يهودية وأقل ديمقراطية»، تنطوي على العديد من الضمانات التي تتناقض، جوهرياً، مع ماهية التربية الديمقراطية، ناهيك عما فيها من مضامين خطيرة تشكل تزويراً فظاً للتاريخ وللرواية الفلسطينية وواقع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، علاوة على تقديمهم ليس كأقلية قومية، بل كجموعه من الطوائف المنفصلة.

فعلاوة على ما في هذه الصيغة الجديدة من تزييم للمركب الديمقراطي في هوية دولة إسرائيل وطابعها، لصالح إبراز وإعلاء المركب اليهودي بوصفها لغة رسمية ومركزية في البلاد.

ويقترص الكتاب حقوق الأقلية القومية العربية في إسرائيل على مجالس التعليم والدين، بينما يلاحظ فيه جهد واضح لتفكيك الأقلية العربية وتفقيتها إلى مجموعات طائفية - مسلمون، مسيحيون ودرورز - مع التشديد على أن الآخرين «يخدمون في الجيش الإسرائيلي»؛ وهو ما زارت البروفسور إيلانا هيرمان أنه «يوهّد انطباعاً بأن في الأمر محاولة متعمدة للتمييز بين عرب جديدين وعرب سبئيين».

وفي الإجمال، يؤكد المطلعون على الصيغة الجديدة من هذا الكتاب أنها تقوم على منظومة من المواد والمصطلحات المشتقة من الرؤية القومية - الإثنية اليهودية الضيقة، وسط تجاهل تام لتشكيلة المواقف الأراء المختلفة في الحيز الإسرائيلي العام وفي الأكاديمية، وخاصة المواقف والآراء المركزية بين الأقلية العربية في إسرائيل.

وفوق هذا، يخلو الكتاب الجديد من أية معلومات جدية حول موضوع العنصرية بشكل عام وظاهرة العنصرية في إسرائيل بشكل خاص. الثالثة - إقصاءات وتعيينات في «مجلس التعليم العالي»: وجهت مجموعة من الأساتذة الجامعيين الكبار حاملي درجة بروفيسور في عدد من الجامعات الإسرائيلية، قبل أيام قليلة، رسالة إلى المستشار القانوني الجديد للحكومة الإسرائيلي، أفيحاي مندلبليت، وإلى وزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، بصفته رئيساً لـ «مجلس التعليم العالي» في إسرائيل، يؤكدون فيه معارضتهم ورفضهم قرار الوزير مواصلة تفعيل هذا المجلس وعقد جلساته ونشاطاته واتخاذ قراراته على ضوء انسحاب / استقالة ستة من بين أعضائه قبل نحو أسبوعين. وأكد الأساتذة أن رسالتهم هذه تأتي كحمولة أخيرة من جانبهم قبل التوجه بالتمسك خاص إلى «محكمة العدل العليا» لمنع تفاقم الأزمة في «مجلس التعليم العالي» والحيلولة دون مزيد من التدهور في تشكيلته وأدائه، بما قد يحمل من انعكاسات وإسقاطات كارثية على التعليم الجامعي في إسرائيل، عامة، سواء في المدى الفوري المنظور أو في المدى البعيد.

ولفت الأساتذة في رسالتهم إلى أن فكرة تقديم الالتماس إلى المحكمة العليا تأتي على الرغم من التصريح الذي أصدره المستشار القانوني للحكومة ومكتبه إلى الوزير بينيت بمواصلة تسيير أعمال «مجلس التعليم العالي»، وذلك بالاستناد إلى حقيقة أن استمرار عمل «مجلس التعليم العالي» بتركيبته الحالية - ١٦ عضواً فقط بعد استقالة ٦ أعضاء - يشكل انتهاكاً لـ «قانون مجلس التعليم العالي» الذي تنص المادة الرابعة منه صراحة على أن «المجلس يضم في عضويته ١٩ عضواً في الحد الأدنى و ٢٥ عضواً في الحد الأقصى، بينهم وزير التربية والتعليم»، الذي درجت العادة على أن يقوم هو بمهام رئيس هذا المجلس.

وحذر أساتذة الجامعات من أن تركيبة «المجلس» الحالية، الناقصة، لا تتيج له تأدية المهام المنوطة به أو تحمل أعباء الحياة الجامعية وما تتطلب من احتياجات يومية ضرورية، ما يشكل خطراً جدياً على أداء الجامعات على التعليم الجامعي في البلاد، ناهيك عن أنه في أعقاب استقالة الأعضاء الستة أصبحت بعض الجامعات ومعاهد التعليم العالي في إسرائيل غير ممثلة بشكل مباشر في «مجلس التعليم العالي»، بما يتناقض مع مبدأ وتقليد ضمان التمثيل المناسب لجميع الجامعات ومعاهد التعليم العالي، كما أرسته وحدته قرارات حكومية سابقة، منذ عقود.

وكانت هذه الأزمة قد تفاقمت في إثر تقديم ستة أساتذة جامعيين - جميعهم ممثلو جامعات ومعاهد عليا - استقالة جماعية من عضوية «مجلس التعليم العالي»، في خطوة احتجاجية على ما اعتبره قراراً سياسياً تعسفياً من جانب وزير التربية والتعليم، بينيت، الذي قام بعزل وإقصاء ثمانية فوريين لأعضاء جدد في المجلس، البروفيسور حاجيت ميسر - يارون، وتعيين ريفكا فدماي - شاومان خلفاً لها.

ورداً على هذه الاستقالة الجماعية، وفي موقف مشعب بالاستخفاف والاستهتار والتجاهل، قالت وزارة التربية والتعليم في بيان رسمي لها إن «الوزير بدأ يتخذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتعيين أعضاء جدد في مجلس التعليم العالي لاستكمال نصاب هيئته القانونية المطلوبة»!

وتعقياً على هذا الموقف من جانب الوزير بينيت ووزارته، قال رئيس «معهد وإيزمان للعلوم»، البروفيسور دانيئيل زاييمان، إنه لن يقترح ممثلاً آخر عن معهده لعضوية المجلس، بدلا من الممثل المستقيل، مؤكداً: «لا أومن بأن المشكلات التي تواجهنا الآن يمكن حلها وتجاوزها بتعيينات جديدة وفورية لأعضاء جدد في المجلس». ذلك أن استقالة أعضاء المجلس ما هي إلا أحد الأعراض لحالة انعدام الثقة القائمة بين مجلس التعليم العالي من جهة وبين مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى.

يذكر أنها المرة الأولى التي يقدم فيها أعضاء في «مجلس التعليم العالي» استقالة جماعية كهذه احتجاجاً على سياسة وممارسات وزير التربية والتعليم في إسرائيل، منذ تأسيسه. وأشار الأساتذة الجامعيون الستة، في كتاب استقالتهم، إلى أن «ممارسات رئيس المجلس (الوزير بينيت) وانضمام غالبية أعضاء المجلس إليه تعود بضرر فادح على أهداف المجلس ورسائله، وخاصة - الحفاظ على مستوى علمي لائق وعدم تقيد حرية الرأي والضمير في الأكاديمية»، وأضافوا: «الخطوات والإجراءات التي اتخذها رئيس المجلس (الوزير) تشكل نمسا فظاً بعمل المجلس، باستقالاته وبروز عمله، كما تزعزع ثقة الساحة الأكاديمية بالمجلس، بعمله وبقدراته»؛ وطالبوا، في ختام رسالتهم، بحل المجلس الحالي بشكل فوري وتعيين مجلس جديد يتم انتخاب أعضائه بشفاافية وبعد تحديد معايير واضحة لشروط الحد الأدنى المطلوبة لعضوية مجلس التعليم العالي ولتعيين نائب للرئيس، بما يضمن قيامه بالمهام الملقاة على عاتقه، كما حددها القانون.

وكان مطلب حل «مجلس التعليم العالي» وتعيين مجلس جديد بدلا منه قد طرح قبل أكثر من شهر أيضاً من خلال عريضة خاصة وقع عليها أكثر من ١٥٠٠ أكاديمي طالبوا الوزير بينيت بحل المجلس الحالي ووضع قائمة شروط حد أدنى للعضوية فيه.

يذكر أن بينيت كان عزل البروفيسور حاجيت ميسر - يارون من منصب نائبة رئيس «مجلس التعليم العالي» في أواخر شهر تشرين الثاني الأخير، دون تعليل الأسباب، علماً بأن قرارات الفصل والعزل في المجلس ليست من صلاحية الوزير (رئيس المجلس)، بل من صلاحية الهيئة العامة للمجلس، بتصويت أغلبية الأعضاء. وكانت ميسر - يارون بدأت تشغل هذا المنصب في فترة وزير التربية والتعليم السابق، شاي بيرون. وقد اقرت غالبية أعضاء المجلس للوزير ما أراد، فصوتت إلى جانب عزل ميسر - يارون، رغم مهنيتها العالية المشهودة والتي أشاد بها جميع معارفها والعاملون معها، كما صوتت (الأغلبية) لتأييد لتعيين مرشحة الوزير بينيت لخلافتها في هذا المنصب، وهي د. ريفكا فدماي - شاومان، التي أثرت ضجة واسعة حول مؤهلاتها ومدى كفاءتها لإشغال هذا المنصب.



(إبنا)

شرطة الاحتلال تتجمع في قلب القدس.

### استطلاع «مؤشر السلام» لشهر شباط

## أغلبية اليهود في إسرائيل تعتقد أن القدس مقسمة!

نشر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» أول من أمس، الأحد، استطلاع

«مؤشر السلام» لشهر شباط الماضي، الذي شمل مستطعين يهوداً وعرباً في إسرائيل.

وجرى التطرق من خلاله إلى عدة مواضيع بينها الشعور بالأمن خلال الهوية الشعبية الفلسطينية، وتفوهات مسؤولين إسرائيليين بأن مشاعر العائلات الإسرائيلية الثكلى مختلفة عن مشاعر العائلات الفلسطينية الثكلى في أعقاب استشهاد أبنائها، وانتخابات الرئاسة الأميركية وانعكاساتها على إسرائيل، وغيرها من المواضيع.

وتبين من الاستطلاع أن أغلبية مؤلفة من ٦٦٪ من اليهود يتخوفون أو يتخوفون جدا اليوم من أن يصابوا أو يصاب أشخاص قريبون منهم في عمليات ينفذها فلسطينيون.

وكانت هذه النسبة ٧٠٪ في استطلاع «مؤشر السلام» لشهر كانون الأول الماضي، علماً أن هذه النسبة كانت ٥٧٪ في استطلاع شهر تشرين الأول الماضي، أي في بداية الهبة الشعبية الفلسطينية الحالية.

وأظهر الاستطلاع أن نسبة العرب الذين يتخوفون من أن يصابوا أعلى، إذ قال ٧٣٪ من العرب أن يتخوفون جدا من الإصابة، لكن معدي الاستطلاع أشاروا إلى أنه ليس واضحاً ما إذا كان العرب يتخوفون من عمليات فلسطينية أو من إرهاب يهودي.

وفي ردهم على السؤال: «هل توافق أم لا على أقوال وزير الخارجية السابق، أفيفغور ليبرمان، بأنه على عكس تصريحات (رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيتيان) نتيناهو، فإن سياسته تجاه الفلسطينيين، عملية ليست صارمة بالقدر الكافي ولذلك فإن موجة الإرهاب الحالية مستمرة بقوة كبيرة»، أيد ٥٦٪ من اليهود أقوال ليبرمان.

وأيد ٩٣٪ من مصوتي حزب شاس و ٩٢٪ من مصوتي حزب «يسرائيل بيتينو» أقوال ليبرمان، كما أيد ٧٣٪ من مصوتي حزب «البيت اليهودي» هذه الأقوال. وأيد ٦١٪ من مصوتي حزب الليكود الذي يتزعمه نتيناهو أقوال ليبرمان، بينما أيدت نسبة ضئيلة من مصوتي قائمة «المعسكر الصهيوني» (٣٧٪) ومصوتي حزب ميرتس (١٦٪) أقوال ليبرمان، وعارض ٦٩٪ من العرب أقوال ليبرمان.

وأطلق مسؤولون إسرائيليون، بينهم المفتش العام للشرطة، روني الشخ، ووزير الدفاع، موشيه يعلون، تفوهات عنصرية، زعموا من خلالها أن مشاعر العائلات اليهودية التي قُتل أو أصيب أحد أفرادها في العمليات الفلسطينية مختلفة عن مشاعر العائلات الفلسطينية التي استشده أحد أبنائها أو أصيب بنيران قوات الأمن الإسرائيلية بادعاء تنفيذهم عمليات أو محاولتهم تنفيذ عمليات، وقال الشيخ إن «الفلسطينيين يقدسون الموت بينما نحن نقدس الحياة».

وقال ٧٧٪ من اليهود إنهم يوافقون أو يوافقون جداً على أقوال الشيخ. وكان هذا موقف المصوتين للأحزاب الصهيونية، بمن فيهم المصوتين «المعسكر الصهيوني» بنسبة ٥٢٪، وباستثناء مصوتي ميرتس، الذين أيد ٢١٪ منهم تفوهات الشيخ العنصرية.

ويؤكد الاستطلاع انقسام الجمهور اليهودي حيال استخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين، وتبين ذلك لدى السؤال عن أقوال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، غادي أيزنكوت، بوجود ضبط النفس فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية ضد الفلسطينيين الذين ينفذون عمليات وقوله إن «لا أريد أن يفرغ جندي ذخيرة بندقيته في فتاة عمرها ١٣ عاماً تحمل مقصاً». فقد قال ٥٠٪ إنهم يعارضون أقوال أيزنكوت، مقابل ٤٧٫٥٪ عبروا عن تأييدهم لها.

ورفض ٤٩٪ توصية ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي، وبضمنهم رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية هرتسي هليفي، منح تسهيلات اقتصادية للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، بحيث يكون لديهم ما يمكن أن يخسروه وأن من شأن ذلك تهدئة الهبة الفلسطينية. وأيد ٤٦٪ توصيات هؤلاء الضباط. وتبين أن أقل تأييد حصلت عليه أقوال أيزنكوت في هذا الاستطلاع كانت بين مصوتي «البيت اليهودي» (١٩٪) ومصوتي «يسرائيل بيتينو» (٢٣٪)، بينما أعلى تأييد كان كما هو متوقع بين مصوتي ميرتس (٨٩٫٥٪) ومصوتي «المعسكر الصهيوني» (٧٠٪). وكانت النسب مشابهة لدى الرد على سؤال حول تسهيلات اقتصادية للفلسطينيين، حيث عارضها اليمين.

واعتبر ٩٠٪ من اليهود أن ممارسات الجيش الإسرائيلي من أجل وقف الهبة الشعبية الفلسطينية «أخلاقية» أو «أخلاقية جداً». وحتى أن هذا كان موقف ٦٣٪ من مصوتي ميرتس. ورأى معدو الاستطلاع أن ادعاءات القاداتين السياسية والعسكرية بأن «الجيش الإسرائيلي هو الجيش الأكثر أخلاقية في العالم» تجذرت لدى الغالبية الساحقة من الجمهور اليهودي في إسرائيل. وفي المقابل أكد ٨٣٪ من العرب أن ممارسات

الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين غير أخلاقية. وفيما يتعلق بالانتقادات الدولية لإسرائيل، قال ٩٠٪ من اليهود إن هذه الانتقادات «غير مبررة» أو «غير مبررة أبداً». وهنا أيضاً اعتبرت أغلبية مصوتي ميرتس (٥٣٪) أن هذه الانتقادات «ليست في مكانها». وطرح الاستطلاع سؤالاً حول القدس: «هل توافق أم لا توافق على الرأي القائل إن القدس بات مقسمة إلى مدينتين من الناحية الفعلية، المدينة الشرقية والمدينة الغربية؟». ويشار إلى أنه في استطلاع «مؤشر السلام» من العام ١٩٩٩ قال ٤٩٪ إن «القدس موحدة» و ٤٤٪ قالوا إنها «غير موحدة». لكن في الاستطلاع الحالي، قال ٦١٪ من اليهود إنهم يعتقدون أن القدس «ليست موحدة» كما يدعي قادة إسرائيل وإنما هي مقسمة. وقال ٨٨٫٥٪ من مصوتي «المعسكر الصهيوني» و ٨٥٪ من مصوتي ميرتس إن القدس «ليست موحدة». وأيد ذلك ١٣٪ من مصوتي شاس. وتبين أن مصوتي الليكود منقسمون حيال هذه المسألة، وقال ٤٩٪ إنها «موحدة» ونسبة مطابقة قالت إنها «ليست موحدة». وقال ٤٧٪ من العرب إن القدس «مقسمة» و ٤٣٪ إنها «ليست مقسمة».

وطرح المؤشر سؤالاً فحواه «هناك من يدعي أن العدد الكبير من العرب في القدس الشرقية الضالعين في عمليات إرهابية مرتبط بأن دولة إسرائيل وبلدية القدس تميزان ضد القدس الشرقية قياساً بالقدس الغربية، في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، هل توجد علاقة أم لا، بريك، بين تعامل السلطات مع القدس الشرقية وبين الضلوع المرتفع لسكان هناك في العمليات ضد اليهود».

واعتبرت أغلبية من اليهود مؤلفة من ٥٧٪ إنهم لا يرون علاقة بين التمييز وبين الضلوع في العمليات، وعزوا ضلوع الفلسطينيين في القدس الشرقية في العمليات إلى دوافع قومية أو أخرى. وتبين من تحليل نتائج الاستطلاع، أن أغلبية بين مصوتي «المعسكر الصهيوني» (٦٨٪) وميرتس (٨٩٫٥٪) ترى أنه توجد علاقة بين التمييز ضد سكان القدس الشرقية وضلوعهم في العمليات. ورأى ٥٢٪ من العرب أنه توجد علاقة بين العاملين، بينما نفى ٢٤٪ وجود علاقة كهذه ورفض ٢٤٪ الإجابة على هذا السؤال.

وتطرق الاستطلاع إلى الانتخابات التمهيدية للرئاسة الأميركية. وقال ٤٠٫٥٪ إنهم يفضلون هيلاري كلينتون على بيرني ساندرز، الذي هو ودي أو ودي جدا تجاه إسرائيل، و ١٤٪ قالوا إنه ليس وديا وقال ٦٪ إنهم يعتقدون أن كليهما مفضلان بنفس نسبة فيما يعتقد ١٠٪ أن لا أحد منهما مفضل. وقال ٢٧٪ إنهم لا يعرفون الإجابة على هذا السؤال. وتبين من تحليل النتائج أن ١٠٪ من مصوتي «المعسكر الصهيوني» ونسبة مشابهة من مصوتي حزب «بيش عتيد» يفضلون كلينتون.

وكانت صيغة هذا السؤال الموجهة إلى العرب مختلفة: «من بين الاثنين أكثر تأييداً لإسرائيل؟». وقال ٢٥٪ إن كليهما مؤيدان لإسرائيل بالنقد نفسه، بينما قال ٣١٪ إن كلينتون مؤيدة لإسرائيل أكثر من ساندرز. فقط ٢٪ من العرب قالوا إن ساندرز ودي أكثر من كلينتون لإسرائيل.

وفيما يتعلق بمرشح الحزب الجمهوري دونالد ترامب، قال ٦١٪ من اليهود إنه ودي أو ودي جدا تجاه إسرائيل، و ١٤٪ قالوا إنه ليس وديا أبداً أو ليس وديا كثيراً، وقال ربع المستطعين إنهم لا يعرفون الإجابة. وقال ٤٤٪ من العرب إنه لا يعرفون الإجابة على هذا السؤال. وقال ٣٤٪ من اليهود إن رئيساً جمهورياً أفضل بالنسبة لإسرائيل، مقابل ٢٨٪ يعتقدون أن رئيساً ديمقراطياً أفضل. ورأى ١٣٪ أنه فيما يتعلق بمصلحة إسرائيل فإنه لا يوجد فرق من أي حزب يأتي الرئيس الأميركي. وقال ربع المستطعين إنهم لا يعرفون الإجابة على هذا السؤال.

وتم سؤال العرب حول رئيس أي حزب سيكون مؤيداً لإسرائيل أكثر. وقال ٣٧٪ إن رئيساً ديمقراطياً سيكون أكثر تأييداً لإسرائيل، بينما قال ٣٠٪ إن لا فرق سواء كان ديمقراطياً أو جمهورياً، واعتبر ٢٣٪ أن رئيساً جمهورياً سيكون أكثر تأييداً لإسرائيل. ويشار إلى أن استطلاع «مؤشر السلام» يجري تحت رعاية برنامج «إيفانسان للتجسير وحل النزاعات» في جامعة تل أبيب ومركز «عوطمان لدراسة الرأي العام والسياسة» التابع لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية». وأجرى الاستطلاعات معهد الأبحاث «ميدغام» عبر الهاتف بين ٢٨ شباط الماضي والأول من آذار الحالي، بين ٦٠٠ شخص يشكلون عينة قشرية تمثل مجمل السكان البالغين في إسرائيل فوق سن ١٨ عاماً. وحطأ العينة الأقصى (٤٠٪) ومستوى التأكيد بنسبة ٩٥٪.

دراسة إسرائيلية جديدة صادرة عن «مركز بيجن - السادات للدراسات الإستراتيجية»:

## التطورات الأخيرة بين إسرائيل واليونان وقبرص أدت إلى نشوء كتلة جيو-سياسية جديدة!



تنتياهو مع رئيس الوزراء اليوناني والرئيس القبرصي.

ومكافحة الإرهاب. وسيتم تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة المرداء الثلاثة العامين لوزارات الطاقة من أجل بحث إمكانية إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من إسرائيل إلى القبرص واليونان. وتفضل الأطراف الثلاثة تسليط الضوء على التعاون في مجال الطاقة بدلا من تسليطه على العلاقات العسكرية، ولكن هناك أسئلة أكثر مما هناك أجوبة بالنسبة لصادرات الغاز. إذ لا يقين في إسرائيل بشأن مقدار الغاز الذي سيكون متاحا، وبشأن إمكان تصدير الغاز، وإلى أية جهة سيصدر وبأي وسيلة، والمحددات مع اليونان وقبرص جارية منذ عدة أعوام دون أن تستفر عن نتائج فعلية. ويمكن أن نتخيل من حيث المبدأ مشروع إقامة خط أنابيب يربط الدول الثلاث، لكن تنفيذ المشروع سيكون شديدا التعقيد من الناحية التقنية، وقد تصل كلفته إلى ما يقارب عشرة مليارات دولار.

ومما يعقد الأمر أكثر، الاهتمام الذي تبديه شركات تركية بالغاز الطبيعي الإسرائيلي، ولكن حتى تاريخ كتابة هذه السطور لا تزال مسألة الغاز هذه نظرية، ومن المستحيل التنبؤ بكييفية تطورها أو بمن هو الطرف الذي ستقرر إسرائيل بيع فائض الغاز له، أو إذا ما كانت ستعتمد بأي فائض أساسا.

### وختمت الدراسة:

من منظور إسرائيلي، تشكل التطورات الأخيرة مع اليونان وقبرص مكسبا للأطراف الثلاثة، فإن تعزيز العلاقات مع الدولتين نشأ منه كتلة جيو-سياسية جديدة يمكنها إلى هذا الحد أو ذاك، أن تقف في وجه تركيا، ولها أهمية عسكرية وسياسية في آن معا.

ستة أعوام، ظلت اليونان قلقة من أنه إذا جرى تطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا، فستدفع في (اليونان) الثمن. وظلت إسرائيل ثابتة في محاولاتها، ومن ضمنها اللقاءات الأخيرة، الرامية لتخفيف حدة هذه المخاوف، فشددت على أن علاقاتها باليونان راسخة ولن تتأثر باتصالاتها مع تركيا. ويحاول تسبيراس أن يثبت أن اليونان لديها مكانتها الخاصة في شرق البحر الأبيض المتوسط، بل يذهب أبعد من ذلك ليعلم رغبته في المساعدة في حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني.

من الواضح أنه توجد لقبرص أمور عالققة أكثر أهمية مع تركيا، وأنها تحرص على إظهار استقلاليتها في المنطقة. وتمتلك إسرائيل علاقات دفاعية وعسكرية قوية مع قبرص بدأت (على نحو مفاجئ) في عهد الرئيس الشيوعي ديميترس خريستوفياس، ولا تزال مستمرة برزخم في عهد قائد الدولة الحالي المحافظ نيكوس أناستاسيادس.

والولايات المتحدة منخرطة تماما في هذه الشبكة الإقليمية المعقدة، فقد زار نائب الرئيس الأميركي جو بايدن تركيا أخيرا، كما التقى بايدن تنتياهو على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في أواخر كانون الثاني الماضي، وأعلن البيت الأبيض رسميا أن بايدن اتصل بنتنياهو في أواخر شهر كانون الثاني الماضي من أجل مناقشة مساعٍ دبلوماسية بهدف التوصل إلى اتفاق تقارب مع تركيا، فضلا عن القمة الثلاثية في نيقوسيا، والأميركيون مهتمون بحل النزاع الإسرائيلي-التركي ويعتبرون تركيا عاملا مهما في حل الأزمة السورية. والبيان المشترك الذي نشر في نيقوسيا عقب القمة يتناول سبعة مجالات للتعاون: الطاقة، السياحة، الأبحاث والتكنولوجيا، البيئة، المياه، الهجرة،

شدد قادة اليونان وقبرص على أن الاتفاق "ليس موجها ضد أي طرف آخر". وقد حوّم الهاجس التركي فوق جميع تلك الأنشطة. وحثّ اهتمام وسائل الميديا بمفاوضات التقارب الإسرائيلي-التركية فضلا عن اهتمام الولايات المتحدة القوي بنتيجة تلك المفاوضات، كلاً من اليونان وقبرص على تعزيز تعاونهما مع إسرائيل، وعلى الرغم من ادعاءات اليونان بأن لديها علاقات جيدة مع تركيا ومن المفاوضات الجارية بين القادة اليونانيين والأتراك في قبرص، لا تزال تركيا تعتبر عدوا محتملا من قبل أثينا ونيقوسيا، ومما يضاعف هذا العداء التاريخي أن اليونانيين مقتنعون بأن تركيا ترسل عمدا مئات الآلاف من اللاجئين إلى شواطئها بهدف إضعافها؛ وهناك جزء من قبرص تحتله تركيا منذ العام ١٩٧٤.

إن سياسة رئيس الوزراء اليوناني اليكسيس تسبيراس تجاه إسرائيل لافتة ومفاجئة في آن معا. ويرأس تسبيراس البالغ من العمر ٤١ عاما حزب "سيريزا" اليساري الذي كان من أشد منتقدي إسرائيل في الماضي، ولكن في العام الأول لتوليته منصبه (جرى انتخابه مرتين في عمليتين انتخابيتين عام ٢٠١٥)، انتهج تسبيراس سياسات وسطية في الشؤون الداخلية والخارجية. وبدأ التحسن في العلاقات بين اليونان وإسرائيل في العام ٢٠١٠ في عهد رئيس الحكومة الاشتراكي جورج بابانديرو، واستمر هذا التحسن في العام ٢٠١٢ في عهد رئيس الحكومة المحافظ أنتونيس ساماراس، ولا يزال مستمرا اليوم في عهد تسبيراس اليساري. وتحظى العلاقات اليونانية - الإسرائيلية التي ازدهرت في ظل تنوع لفت من الأنظمة السياسية، بدعم واسع من الجمهور اليوناني أيضاً. ومنذ التحسن الدراماتيكي للعلاقات اليونانية - الإسرائيلية قبل نحو

قالت دراسة إسرائيلية جديدة صادرة عن «مركز بيجن - السادات للدراسات الإستراتيجية، في جامعة بار إيلان أن التطورات الأخيرة بين إسرائيل واليونان وقبرص تشكل من منظور إسرائيلي مكسبا للأطراف الثلاثة، وأضافت أن تعزيز علاقات إسرائيل مع هاتين الدولتين نشأ منه كتلة جيو-سياسية جديدة يمكنها إلى هذا الحد أو ذاك، أن تقف في وجه تركيا، ولها أهمية عسكرية وسياسية في آن معا. فاليونان تبدي منذ الآن استعدادها لأن تساعد إسرائيل في الاتحاد الأوروبي، وهي أثبتت ذلك أخيراً عندما قادت حملة رفض وسم منتجات المستوطنات الإسرائيلية، ويمثل هذا الأمر تغييرا حادا في السياسة اليونانية داخل الاتحاد الأوروبي. وبما أن قبرص تؤيد بشكل تلقائي تقريباً الموقف اليوناني، فهذا يمنح اليونانيين صوتا مضاعفا داخل مؤسسات الاتحاد. ومن شأن علاقات إسرائيلية أقوى مع اليونان وقبرص أن تحفز أيضا تركيا على إبداء مزيد من المرونة في مفاوضات تطبيع العلاقات بين أنقرة والقدس. وجاء في هذه الدراسة التي كتبها السفير أرييه ميكل، وهو باحث كبير زميل في «معهد بيجن-السادات للدراسات الإستراتيجية»، وكان مبعوثا لإسرائيل في اليونان بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، وشغل في السابق منصب نائب سفير إسرائيل إلى الأمم المتحدة، وكان مستشارا دبلوماسيا لرئيس الحكومة الأسبق إسحق شامير، وناطقا باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية: اتسم شهر كانون الثاني ٢٠١٦ بنشاط دبلوماسي غير مسبوق جدير بالانتباه بين القدس وأثينا ونيقوسيا، ويوحى بولادة كتلة جيو-سياسية جديدة في المنطقة.

ففي أواخر كانون الثاني قام وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه بزيارة رسمية إلى أثينا، وحل ضيفا على نظيره اليوناني ناطوس كامينوس (كانت هذه ثاني زيارة رسمية لوزير دفاع إسرائيل إلى أثينا، فقد سبق أن زار إيهود باراك أثينا في أواخر العام ٢٠١٢)، وفي الأسبوع نفسه، جرى عقد مؤتمر حكومي في القدس بين المجلس الوزاري المصغر برئاسة بنيامين نتنياهو والحكومة اليونانية برئاسة رئيس الوزراء اليكسيس تسبيراس، وكان تسبيراس على رأس وفد كبير يضم عشرة وزراء، وكان هذا ثاني لقاء بين حكومتَي البلدين (عقد اللقاء الأول في تشرين الأول ٢٠١٣ مع رئيس الحكومة المحافظ أنتونيس ساماراس)، وكانت هذه هي الزيارة الثانية أيضا لتسبيراس إلى إسرائيل في غضون شهرين. وفي اليوم التالي، جرى عقد قمة ثلاثية في نيقوسيا جمعت نتنياهو، تسبيراس، والرئيس القبرصي نيكوس أناستاسيادس، وأعقبها إعلان بيان مشترك هام.

إن هذا الارتفاع في مستوى النشاط الدبلوماسي لا يحدث من فراغ، فكل مشارك فيه لديه أهدافه وحساباته الخاصة، وفي الخلفية كان هناك هاجس علاقات كل دولة من تلك الدول مع تركيا.

وأضافت الدراسة:

تفيد زيارة يعلون إلى اليونان في توضيح العلاقات العسكرية والأمنية المكثفة بين إسرائيل واليونان، والتي بدأت قبل عدة أعوام، وتشمل هذه العلاقات تدريبات مشتركة مشتركة متكررة للقوات الجوية (بمشاركة دول أخرى أحيانا) فضلا عن مناورات مشتركة بين سلاحي البحر للبلدين. وكانت الطائرات العسكرية الإسرائيلية قد منعت من التحليق فوق تركيا منذ وقوع حادثة "مافي مرمره" عام ٢٠١٠، ولذلك هي تستخدم المجال الجوي اليوناني في رحلاتها إلى أوروبا والولايات المتحدة، واستقر ملحق عسكري إسرائيلي في أثينا منذ صيف العام ٢٠١٤، كما قبلت أوراق اعتماده أيضا في قبرص. وعلى نحو لافت، لم يتردد يعلون في أثينا في اتهام تركيا علنا بدعم الإرهاب بدلا من محاربتها، وادعى على وجه التحديد أن تركيا تشتري النفط من "داعش"، وهذا التصريح الذي جرى الإدلاء به في مؤتمر صحافي حضره وزير الدفاع اليوناني كامينوس، شغف بلا شك أذان اليونانيين. ويرأس كامينوس حزبا يمينيا صغيرا، حزب "اليونانيين المستقلين"، وهو شريك حكومي في ائتلاف حكومة رئيس الوزراء تسبيراس.

وكانت قمة نيقوسيا التي وصفها رئيس الحكومة نتنياهو بأنها تاريخية، تتويجا لهذه الأنشطة، وتبعها إعلان مشترك عن التعاون الثلاثي الذي لن يكون "صريحا"، وتعايير أخرى الاتفاق بين الدول الثلاث مفتوح أمام انضمام دول أخرى مثل مصر وربما حتى تركيا، ومن خلال الإشارة إلى تركيا،

تقرير وزارة المالية الإسرائيلية لمناسبة «يوم المرأة العالمي» - الثامن من آذار (اليوم):

## النساء يُشغلن ٢٦٪ فقط من الوظائف المركزية في قطاع الـ "هاي تك" الإسرائيلي!

«الفجوات تبدأ منذ مرحلة الدراسة الثانوية: الطالبات بوجه عام أقل توجهها من الطلاب الذكور إلى دراسة المواضيع العلمية بمستويات عالية بينما الطالبات العربيات يخترن دراسة موضوع الرياضيات

ومواضيع علمية أخرى بمستويات عالية أكثر من الطالبات اليهوديات ومن الطلاب العرب على حد سواء!» العقود الثلاثة الأخيرة، بشكل خاص، شهدت زيادة واضحة وكبيرة نسبيا في نسب

مشاركة النساء في قوة العمل وسوق العمل، إلا أن ثمة فجوات عميقة وفوارق كبيرة لا تزال قائمة في الأجور ما بين النساء والرجال في مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية في إسرائيل!»

بعد أن أنهين دراسة موضوع الرياضيات بمستوى ٥ وحدات تعليمية ومواضيع علمية أخرى، يملن في نهاية المطاف إلى اختيار اتجاهات ومواضيع دراسية أخرى، تختلف كليا عن الطريق الدراسي الذي سلكته من قبل. ويعني هذا، أن الفجوة المعنية ليست نتاج نقص، تدني أو غياب القدرات العلمية (الرياضية وسواها) الرفيعة لدى النساء، فمن بين الطلاب الجامعيين (الذكور) الذين بدأوا دراستهم الجامعية في العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ وهم يحملون علامة رياضيات بمستوى ٥ وحدات تعليمية، انخرط ثلثا (٦٧٪) في دراسة مواضيع الفيزياء، الهندسة، الرياضيات وعلوم الحاسوب، مقابل الثلث فقط (٣٦٪) من بين الطالبات (الإناث) ذوات التحصيل العلمي المماثل في الثانوية.

ويلفت تقرير وزارة المالية إلى أن «القطبية الجندرية في اختيار المواضيع والمهن الدراسية في مستوى اللقب الجامعي الأول ليست ظاهرة حصرية مميزة لدولة إسرائيل، فإن نسبة النساء اللاتي يدرسن المجالات ذات العلاقة والأهمية في مستوى اللقب الأول في إسرائيل تعادل نسبتهن المتوسطة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD). ومع ذلك، تعتبر وزارة المالية أن هذه النسبة المتدنية من النساء الإسرائيليات في هذه المواضيع والمجالات "ليست ضربة من السماء ولا قدرا محتوما"، وذلك بالبناء على تجربة السنوات والعقود الماضية التي تفيد بأن "الذكور كانوا يشكلون، في الماضي، الأغلبية الساحقة من بين مجموع الطلاب (الذكور والإناث) الذين يدرسون في الجامعات" بينما شهد هذا الوضع انقلابا حادا خلال العقود الأخيرة "وأصبحت الإناث يشكلن اليوم أغلبية الطلاب الجامعيين في جميع المستويات". وفي السياق نفسه، طال الانقلاب المذكور أيضا مواضيع كانت تعتبر في الماضي "رجالية" تماما، مثل الطب والمحاماة، حيث أصبحت النساء يشكلن نصف عدد الطلاب الذين يدرسون هذين الموضوعين في الجامعات اليوم.

وتنتهي وزارة المالية تقريرها بالتشديد على أنه بالرغم من الزيادة الواضحة والكبيرة، نسبيا، التي حصلت في نسب مشاركة النساء في قوة العمل وسوق العمل خلال العقود الثلاثة الأخيرة بشكل خاص، إلا أنه لا تزال ثمة فجوات عميقة وفوارق كبيرة في الأجور ما بين النساء والرجال، في مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية في إسرائيل، وقد بلغ متوسط الفرق بين أجور الرجال وأجور النساء في العام ٢٠١٤ نحو ٣٦٥ شيكلا (بالعمل).

مستويات أدنى من الطلاب في المواضيع العلمية الأخرى المتصلة بصناعات الهاي تك والضرورية للانخراط فيها؛ فالطالبات يشكلن ٢٧٪ من مجموع الطلاب (ذكورا وإناث) الذين يدرسون موضوع الفيزياء بمستوى ٥ وحدات تعليمية و٣١٪ فقط من مجموع الطلاب (ذكورا وإناث) الذين يدرسون موضوع الحاسوب وعلومه بمستوى ٥ وحدات تعليمية.

وفي المقابل، تشكل الطالبات الأغلبية الساحقة من مجمل الطلاب (الذكور والإناث) الذين يدرسون موضوعي الكيمياء والأحياء (البيولوجيا) بمستوى ٥ وحدات تعليمية في المرحلة الثانوية.

ويشير التقرير إلى أنه «ليس ثمة فارق جدي في عدد الطالبات اللاتي يدرسن موضوع الرياضيات وموضوعا علميا آخر بمستوى ٥ وحدات، بل إن الفارق الجوهري والأساس هو في اختيار المواضيع - البيولوجيا والكيمياء مقابل الفيزياء والحاسوب». ويحرص تقرير وزارة المالية على أن يلفت هنا إلى ظاهرة مثيرة تتمثل في أن الطالبات العربيات في مرحلة الدراسة الثانوية يخترن، بوجه عام، دراسة موضوع الرياضيات ومواضيع علمية أخرى بمستويات عالية (٥ وحدات تعليمية)، أكثر من الطالبات اليهوديات ومن الطلاب العرب، على حد سواء!

وتتعمق هذه الفجوة الجندرية وتتفاقم في مرحلة الدراسة العليا، بما يحمل تأثيرا مباشرا على فرص الانخراط في سوق العمل. فالنساء يمثلن ٥٦٪ من مجموع الطلاب (الذكور والإناث) الذين يدرسون للقب الجامعي الأول في مختلف الكليات والمواضيع، بينما لا تزيد نسبتهن في كليات الهندسة عن ٢٥٪ فقط من مجموع الطلاب في هذه الكليات. وفي المقابل، تشكل الطالبات نحو ٨٠٪ من الطلاب (الذكور والإناث) الذين يدرسون للقب الأول في مواضيع التربة والمهن الطبية المساعدة، ومعنى هذا، بكلمات أوضح، أن الطالبات يخترن دراسة مواضيع ومهن تتميز، منذ البداية، بالرؤايب المتدنية نسبيا، مقارنة بالرؤايب التي كان بإمكانهن الحصول عليها في قطاع الهاي تك، حيث متوسط الأجور في هذا القطاع يعادل ضعفي متوسط الأجور في القطاعات الإسرائيلية بشكل عام. ويشير تقرير وزارة المالية، أيضا، إلى ظاهرة أخرى في هذا السياق تتمثل في أن نساء كثيرات ممن يتمتعن بقدرات وطاقات للانخراط في قطاع الهاي تك،

«أدوات سياسية ناجعة من أجل تقليص مستويات التمييز والتمييز في اختيار مواضيع الدراسة في جهاز التعليم الرسمي، الابتدائي والثانوي، ثم في التعليم العالي»، ولا يسمى تقرير الوزارة أيا من هذه الأدوات والوسائل التي يوصي باعتمادها، باستثناء «وسائل لتشجيع تسجيل النساء وانضمامهن إلى مجالات الدراسة ذات العلاقة والأهمية!»

ويفيد تقرير وزارة المالية، الخاص بمناسبة يوم المرأة العالمي، الثامن من آذار، بأن ١٠٠ ألف امرأة إسرائيلية كانت تعمل في قطاع الهاي تك في العام ٢٠١٤، أي ما يعادل نحو ٣٥٪ من العاملين الإجرين في هذا القطاع في العام نفسه، وذلك استنادا إلى معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، مع التأكيد على أن هذه النسبة «لم تتغير خلال السنوات الأخيرة!»

ومن بين مجموع النساء العاملات في قطاع «الهاي تك» الإسرائيلي بشكل عام، تعمل الأغلبية منهن (٦٤٪) في وظائف غير تكنولوجية (وظائف إدارية، سكرتارية وقوى بشرية) وليس في الوظائف المركزية (تطوير العتاد والبرمجيات الحاسوبية) التي يحظى أصحابها بمرتبات مرتفعة، أو مرتفعة جدا، إذ لا تتعدى نسبة النساء في هذه الوظائف والمناصب الـ ٢٦٪ (الزوج) فقط.

### الفجوات تبدأ في المدارس

#### الثانوية ثم تتعمق في الجامعات

يهزو تقرير وزارة المالية تدني عدد النساء العاملات في قطاع الهاي تك الإسرائيلي إلى سبب مركزي هو العدد المتدني من النساء اللاتي يخترن دراسة المواضيع العلمية ذات العلاقة والأهمية الضرورية للانخراط في الصناعات المتقدمة عامة، والهاي تك، خاصة، وفي مقدمتها بالطبع، علوم الحاسوب، الرياضيات، الهندسة والفيزياء.

ويؤكد التقرير أن الفجوات، بين الرجال والنساء، تبدأ بالبتكون في مرحلة الدراسة الثانوية، لكنها تتعمق وتنتفاقم حدتها في أطر التعليم العالي المختلفة، من جامعات ومعاهد عليا وكليات أكاديمية.

ففي مرحلة الدراسة الثانوية، توازن نسبة الطالبات الإناث اللاتي يدرسن موضوع الرياضيات بمستوى ٥ وحدات تعليمية (أي، بالمستوى الأعلى) نسبة الطلاب الذكور في المجال ذاته ٤٧٪. لكن الطالبات أكثر ميلا لاختيار ودراسة

زيع الوظائف المركزية في قطاع التكنولوجيا المتقدمة (الهاي تك) في إسرائيل، فقط، تشغلها نساء، وذلك نظرا لتفضيلهن، بوجه عام، دراسة المواضيع العلمية والتكنولوجية الأقل أهمية ضرورة وقلبا في هذا القطاع - هذا هو أحد أبرز المعطيات التي تضمنها التقرير المسحي الأسبوعي الذي أصدرته وزارة المالية الإسرائيلية، الأحد، عشية «يوم المرأة العالمي»، الذي يصادف اليوم (الثامن من آذار)، وبالترزامن معه.

وهذه هي المرة الثانية خلال الأخير الشهر الأخير التي تخصص فيها وزارة المالية تقريرها المسحي الأسبوعي لصناعات الهاي تك، ولكنها تتركز هذه المرة في حقيقة أن هذا الوضع - بما يخص نسبة النساء العاملات في هذا القطاع ومستوى الوظائف التي تشغلها فيه - يزيد من تعميق الفجوات، العميقة أصلا، وزيادة الفوارق، الكبيرة أصلا، بين أجور النساء وأجور الرجال في هذا القطاع بوجه خاص، كما في سواه من القطاعات الصناعية والتجارية الأخرى، مما يشكل مؤشرا على أن هذا الوضع يمس بمستوى التجديد والإبداع في هذا القطاع.

ويؤكد تقرير وزارة المالية الجديد، بكلمات صريحة: «ثمة لقلعة عدد النساء في صناعات الهاي تك وتأثيرات وانعكاسات غير ضئيلة، إطلاقا، على حالة اللامساواة في الأجور بين النساء والرجال، ثم على مستوى إنتاجية العمل ووثائق النمو الاقتصادي عامة، مما يعيد بالضرر على الاقتصاد الإسرائيلي بوجه عام إذ يحذ من قدرته على تحقيق طاقة النمو الكامنة لديه.

ويضيف أنه «إلى جانب التأثير على فوارق الأجور بين النساء والرجال، يترتب على قلة عدد النساء في هذا القطاع، أيضا، ضياع وخسارة مساهمات تجديدية وإبداعية في القطاع كان يمكن للنساء المؤهلات والقادرات تقديمها، ويزداد وزن هذه الخسارة وأهميتها حيال محدودية العرض في القوى البشرية ذات المؤهلات والمهارات اللازمة والحيوية لقطاع الهاي تك الإسرائيلي، وهي محدودة كانت أشارت إليها وحذرت منها اللجنة الوزارية الخاصة لهذا الأمر. وعلى هذا، يصح إشراك النساء في هذه الصناعات أمرا حيويا وخطوة مطلوبة، عاجلا!»

ولتحقيق هذا الهدف، المتمثل في زيادة وتوسيع إشراك النساء في الصناعات التكنولوجية المتقدمة، يوصي تقرير وزارة المالية بالبحث عن

## البنوك الإسرائيلية الخمسة الكبرى تسجل أرباحاً بـ 11ر2 مليار دولار بزيادة 27% عن 2014!

\*أرباح البنوك نابعة من العمولات والفوائد العالية \*شركات بطاقات الاعتماد تحقق أرباحاً بقيمة ١٥٥ مليون دولار \*للشركات ٩٥ مليون بطاقة اعتماد، واشتري حاملون خلال العام الماضي عبرها بما يعادل ٦٧ مليار دولار\*



يعادل ١٥٥ مليون دولار. وقد بلغ عدد بطاقات الاعتماد التي يملكها المواطنون ٩٥٥ مليون بطاقة اعتماد، ما يعني ارتفاع نسبة المواطنين الذين بحوزتهم أكثر من بطاقة اعتماد واحدة، إذ أن عدد السكان في العام الماضي بلغ حوالي ٨ر١ مليون نسمة، من بينهم ٥٥٥ مليون من البالغين.

وحسب التقرير السنوي، فإن عدد بطاقات الاعتماد ارتفع في العام الماضي بنسبة ٧٪، وهي نسبة تقارب ٥٥٥ أضعاف ارتفاع نسبة السكان. كما يتبين أن ١٥٨ مليون بطاقة اعتماد ليست فعالة، أو أنه لم يتم استخدامها في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي.

ويضيف التقرير أن حاملي بطاقات الاعتماد، نفذوا عمليات شراء بما قيمته ٢٦٠ مليار شيكل، وهو ما يعادل حوالي ٦٧ مليار دولار. وبلغ الحجم الإجمالي لمداخل الشركات الثلاث، من العمولات والفوائد على الصفقات ما يقارب ٤٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل تقريبا ١١ مليار دولار. وأكبر الشركات هي "يسراكار" التي يملكها أيضا "أميركان اكسبريس". إذ بلغ عدد بطاقات الاعتماد ٤٦٥ مليون بطاقة. وتليها شركة "ليثومي كارد"، ولديها ٢٤٨ مليار مليون بطاقة. ثم شركة "كال" ولديها ٢٣٣ مليار مليون بطاقة.

ويبلغ إجمالي أرباح شركة "يسراكار" ٢٧٧ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٧١ مليون دولار، وشركة "ليثومي كارد" ١٨٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٤٦ مليون دولار، وشركة "كال" بلغ إجمالي أرباحها ٤٩٦ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٣٨ مليون دولار.

بقيمة ٤٢٤ مليار شيكل، ما يعادل ٣٦٤ مليون دولار. كما حقق مداخل صافية من الفوائد البنكية بقيمة ٣٥٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٩٠٥ ملايين دولار. وحسب تقرير البنوك، فإن كلفة الرواتب في بنك "مزراحي طفاحوت" بلغت في العام الماضي ٤١٤ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٤٩٧ مليون دولار.

وبلغت أرباح بنك "هيبينليومومي" في العام الماضي ٢٠١٥، حوالي ٤٤٦ مليون شيكل، وهو ما يعادل قرابة ١١٤ مليون دولار. وهذا بزيادة بنسبة ٢٪ عن العام قبل الماضي ٢٠١٤. وكان البنك قد حقق مداخل من العمولات البنكية بقيمة ١٣٧ مليار شيكل، ما يعادل ٣٥١ مليون دولار. كما حقق مداخل صافية من الفوائد البنكية بقيمة ١٥٥ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٥٠٠ مليون دولار. وحسب تقرير البنوك، فإن كلفة الرواتب في بنك "هيبينليومومي" بلغت في العام الماضي ١٦٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٤١٨ مليون دولار.

وحسب التوقعات، فإن البنوك الإسرائيلية ستنتهي خلال السنوات القليلة المقبلة وظائف حوالي ٢٥٠٠ موظف من كوادرها، في إطار حوسبة الخدمات البنكية اليومية الجارية للزبائن، وهي في تطور دائم. وكما يبدو فإن النسبة الأعلى من هذه الوظائف، ستكون من الموظفين الذين يخرجون إلى التقاعد.

### أرباح شركات بطاقات الاعتماد

بموازاة ذلك، فقد قال تقرير إن شركات بطاقات الاعتماد الثلاث الكبرى سجلت في العام الماضي ٢٠١٥، أرباحاً بقيمة ٦٠٥ ملايين شيكل، وهو ما

سجلت البنوك الخمسة الإسرائيلية الكبرى في العام الماضي ٢٠١٥ أرباحاً إجمالية وصلت إلى ٨٢٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٦١ مليار دولار. بزيادة بنسبة ٢٧٪ عما كان في العام قبل الماضي ٢٠١٤. حينما سجلت الأرباح الإجمالية، ٤٢٤ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٦٦ مليار دولار.

ومصدر أرباح البنوك هو من العمولات البنكية، ومن الفائدة البنكية على القروض، التي تعد عالية جدا، مقارنة مع وضعية الفائدة الأساسية، التي هي في أدنى مستوى لها منذ عام ونصف العام.

كما أن شركات بطاقات الاعتماد الكبرى، سجلت هي الأخرى أرباحاً بما يقارب ١٥٥ مليون دولار.

وعلى الرغم من أن الحديث عن خمسة بنوك كبار، إلا أن البنكين الأكبرين "هيوغليم" (العمال) و"ليثومي" كانت لهما قرابة ٧٢٪ من إجمالي أرباح البنوك الخمسة الكبرى، وأكثر من ٦٣٪ من إجمالي المداخل من العمولات، وأكثر من ٦٠٪ من إجمالي المداخل الصافية من الفوائد البنكية.

وبلغت أرباح أكبر البنوك "هيوغليم" في العام الماضي ٢٠١٥، حوالي ٣٠٨ مليار شيكل، وهو ما يعادل قرابة ٧٩٠ مليون دولار. وهذا بزيادة بنسبة ١٣٪ عن العام قبل الماضي ٢٠١٤. وكان البنك قد حقق مداخل من العمولات البنكية بقيمة ٤٣٣ مليار شيكل، ما يعادل ١٣٩٢ مليار دولار. كما حقق مداخل صافية من الفوائد البنكية بقيمة ٧٨٨ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٢٢٢ مليار دولار. وحسب تقرير البنوك، فإن كلفة الرواتب في بنك "هيوغليم" بلغت في العام الماضي ٤١٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٢٦٤ مليار دولار. وبلغت كلفة راتب المدير العام للبنك ذاته ما يزيد بقليل عن مليوني دولار سنويا. ووزع البنك أرباحاً على أصحاب الأسهم بقيمة ١٥٨ مليون دولار.

وبلغت أرباح البنك الثاني "ليثومي" في العام الماضي ٢٠١٥، حوالي ٢٨٣٥ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٧٢٧ مليون دولار. وهذا يعد ضعفي ما حققه البنك في العام قبل الماضي، ٢٠١٤. حينما بلغت أرباحه ٤٢٤ مليار شيكل، وما يعادل ٣٦٠ مليون دولار، إذ كان البنك قد تضرر في ذلك العام، من الفزامة التي دفعها للسلطات الأمريكية، بعد ادانته، بصفقة اتفاق، بمساعدة أثرياء أميركان (يهود) على إخفاء أموال عن سلطة الضرائب الأميركية.

وكان بنك "ليثومي" قد حقق مداخل من العمولات البنكية بقيمة ٥٠١ مليار شيكل، ما يعادل ١٠٣ مليار دولار. كما حقق مداخل صافية من الفوائد البنكية بقيمة ١٦١ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٧٧٧ مليار دولار. وحسب تقرير البنوك، فإن كلفة الرواتب في بنك "ليثومي" بلغت في العام الماضي ٤٢٤ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٢١ مليار دولار. وبلغت كلفة راتب المدير العامة للبنك ذاته ٢٠٧ مليون دولار سنويا.

وبلغت أرباح بنك "ديسكوت" في العام الماضي ٢٠١٥، حوالي ٧٥٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل قرابة ١٩٢ مليون دولار. وهذا بزيادة بنسبة ٤٨٪ عن العام قبل الماضي ٢٠١٤. وكان البنك قد حقق مداخل من العمولات البنكية بقيمة ٢٦١ مليار شيكل، ما يعادل ٦٦٦ مليون دولار. كما حقق مداخل صافية من الفوائد البنكية بقيمة ٤٢٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل ١٠٨ مليار دولار. وحسب تقرير البنوك، فإن كلفة الرواتب في بنك "ديسكوت" بلغت في العام الماضي ٤٣٤ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٨٧٠ مليون دولار.

وبلغت أرباح بنك "مزراحي طفاحوت" في العام الماضي ٢٠١٥، حوالي ١٣١٣ مليار شيكل، وهو ما يعادل قرابة ٢٩٠ مليون دولار. وهذا بزيادة بنسبة ٤٪ عن العام قبل الماضي ٢٠١٤. وكان البنك قد حقق مداخل من العمولات البنكية

## موجز اقتصادي

### انخفاض نسبة إشغال الفنادق إلى ما دون ٥٠٪

قال تقرير لاتحاد الفنادق الإسرائيلي إن الأزمة في القطاع السياحي بلغت حد هبوط نسبة إشغال الغرف الفندقية إلى ما دون نسبة ٥٠٪، والأشد أزمة هي فنادق مدينة الناصرة، التي بلغت نسبة إشغال الفنادق فيها حدود ٢٠٪.

ويقول التقرير إن نسبة إشغال الفنادق في الشهر الأول من العام الجاري كانت أقل بنسبة ٢٢٪، مما كانت عليه في الشهر ذاته في العام ٢٠١٤. إذ أن هذا الشهر في العام الماضي ٢٠١٥، كانت أزمته أشد، بفعل تداعيات العدوان على قطاع غزة في صيف العام ٢٠١٤. وحسب معطيات التقرير، فإن نسبة إشغال الفنادق الكلية بلغت في الشهر الأول من العام الجاري نسبة ٤٨٪، وفي مدينة طبريا بلغت النسبة ٣٨٪، والأدنى كما ورد في مدينة الناصرة ٢٠٪.

وحذر رئيس اتحاد الفنادق إيلي غونين، من أن الأزمة الجارية قد تؤدي إلى إغلاق فنادق، بعد أن تواجه أزمة مالية كبيرة، وتراجعا حادا في السيولة المالية اللازمة لتغطية مصاريف الحد الأدنى للفنادق في هذه المرحلة من كل عام. وقال إن أزمة السياحة مستمرة منذ عام ونصف العام، بقصد منذ العدوان على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤، وتزايدت الآن في ظل العتة الفلسطينية.

## رواتب المعلمات أدنى

### بـ ١١٪ من زملائهن

قال تقرير جديد عن رواتب المعلمين في إسرائيل إن رواتب المعلمين ارتفعت خلال عشر سنوات، بما نسبتها ٣٢٪. وهذا يعني ثلاثة أضعاف الزيادة في معدل الرواتب الفعلي في سوق العمل. وفي حين كانت رواتب المعلمين أدنى من المعدل الفعلي للرواتب، فقد باتت اليوم أعلى بنسبة ١٤٦٪.

وفي حين كان المعدل الفعلي للرواتب في إسرائيل في العام ٢٠٠٣ في حدود ٦٩٠٠ شيكل، ما يعادل اليوم ١٧٧٠ دولار، فإن معدل رواتب المعلمين كان في حينه أقل بفارق ٤٦٪، وبلغ ٦٥٩٠ شيكلا، ما يعادل اليوم ١٦٩٠ دولار. وفي العام ٢٠١٣ بلغ معدل الرواتب الفعلي ٧٦٠٥ شيواكل، ما يعادل اليوم ١٩٥٠ دولار، في حين أن معدل رواتب المعلمين بات أعلى بنسبة ١٤٦٪، وبلغ ٨٧٦٦ شيكلا، وهو ما يعادل اليوم ٢٢٣٥ دولار.

وكانت القفزة الأكبر في رواتب المعلمين قد تسجلت في العام ٢٠٠٨، في أعقاب تغيير في أنماط عمل المعلمين، وزيادة ساعات مكوثهم في المدارس، بموازاة تغييرات في هيكلية الرواتب. ومن المؤشرات الأخرى التي تظهر في تقرير مكتب الإحصاء المركزي، أن معدل رواتب المعلمين الذين شاركوا على سن التقاعد، يبلغ ضعفي معدل رواتب المعلمين من عمر ٢٥ إلى ٣٤ عاما. كذلك فإن معدل رواتب المعلمات أدنى من رواتب المعلمين بنسبة ١١٪.

## نسبة قياسية في أعداد النساء في المناصب الإدارية العليا

قال تقرير جديد لوزارة المساواة الجندرية والاجتماعية الإسرائيلية، إن نسبة النساء في سلك خدمات الدولة (الوزارات والمؤسسات الكبرى)، تراجعت في السنوات الأخيرة، ولكن في المقابل، فإن نسبتهن في الوظائف الكبرى ارتفع بصورة ملحوظة. فقد بلغت نسبة النساء العاملات من أصل قرابة ٦٧ ألف وظيفة، حوالي ٦٢٪، وفق إحصائيات العامين الماضيين ٢٠١٤ و٢٠١٥. وهذا يشكل تراجعا بنسبة ٣٪ عما كان في سنوات سبقت.

وفي المقابل يتبين أن نسبة النساء في الوظائف الادارية الكبرى بلغت ٤٠٪، مقابل نسبة ٢٦٪ حتى العام ٢٠٠٣. إلا أن ما يرفع هذه النسبة هي النسبة الحادة جدا في وزارة العدل، حيث تشكل نسبة العاملات في مناصب ادارية أعلى من المعدل العام بكثير. وحسب التقرير، فإنه من دون وزارة العدل، تهبط نسبة النساء اللاتي يتولين مناصب رفيعة إلى ٣٨٪. وهذا يسجل تراجعا بنسبة ٣٪ عما وتبلغ نسبة النساء العاملات في جهاز القضاء ٧٢٪ وفي جهاز النيابة ٦٦٪.

كذلك فإن من أعلى نسب النساء نجدها في جهاز المختبرات- أعلى من ٨٠٪، وأيضا في جهاز الترميز- ٨١٪. ويضيف التقرير منشيرا إلى أنه كلما ارتفعت درجات الوظائف العليا، ارتفعت نسبة النساء. إذ أن نسبة النساء في درجات الوظيفة الاربعة العليا بلغت في العامين الأخيرين ٤٤٪، مقابل نسبة ٣٧٪ في العام ١٩٩٧.

## "إسرائيليون أودعوا أموالا في بنوك سويسرية في دبي"

ادعت مصادر في سلطة الضرائب الإسرائيلية أن أثرياء، وفي سيل التهرب من دفع الضرائب، أودعوا أموالا في فروع لبنوك سويسرية في دبي، وسنغافورة وهونغ كونغ واندونيسيا. ورغم هذا فإن سلطة الضرائب على قناة بأنها ستحصل على المعلومات التفصيلية عن حجم هذه الأموال لاحقا، بادعاء أنه لا يوجد مكان في العالم لا تستطيع الوصول اليه سلطة الضرائب الإسرائيلية.

وتقول سلطة الضرائب إن ٤٣٠٠ شخص من حملة الجنسية الإسرائيلية استغلوا في الأونة الأخيرة فرصة التسهيلات التي منحتها السلطة لدفع الذين يودعون أموالهم في الخارج بعيدا عن أنظار سلطة الضرائب، ليبادروا ويكشفوا حساباتهم، دون فرض غرامات وتقديم للمحاكمة. وأن حجم ما تم الإبلاغ عنه يقارب ٣ر٨٥ مليار دولار (١٥ مليار شيكل).

وحذرت سلطة الضرائب من أن في حوزتها قائمة بمئات الإسرائيليين الذين لديهم حسابات خارج إسرائيل، وبالأساس في سويسرا، وأنه في العام الماضي ٢٠١٥، نفذ موظفو سلطة الضرائب عمليات اعتقال، وهي بصدد تقديم عدد منهم إلى المحكمة. وحسب ملحق "مامون" فإن تحقيقات سلطة الضرائب تتركز الآن في فروع البنوك السويسرية في سنغافورة وهونغ كونغ. إلا أنها ستتوسع لاحقا لتشمل باقي الدول.

## مؤشرات تدل على استمرار التباطؤ الاقتصادي

\*النمو ارتفع في النصف الثاني من العام ٢٠١٥ بنسبة ٢٫٢٢٪ وهو مؤشر لوتيرة النمو في الأشهر الأولى من العام الجاري\*

ومن بين مسببات انخفاض وتيرة النمو في العام الماضي، كان انخفاض منتج العمل في القطاع الاقتصادي بنسبة ١٪، كما سجلت صادرات البضائع والخدمات تراجعا بنسبة ٣٪، مقارنة مع العام ٢٠١٤. وتراجعت الاستثمارات في العقارات بنسبة ١٦٪.

من جهة أخرى، فإن انعكاس التباطؤ الاقتصادي على التضخم ما زال مستمرا، فبعد أن سجل التضخم في الشهر الأول من العام الجاري تراجعا بنسبة نصف بالمائة (٠٫٥٠٪)، فإنه من المتوقع أن يسجل التضخم في الشهر الماضي شياط، تراجعا إضافيا يتراوح ما بين ٠٫٠٧٪ إلى ٠٫٠٤٪، وهذا ما سيعلن عنه في الأسبوع المقبل. ومعروف أن التضخم سجل في العام الماضي تراجعا بنسبة ١٪، وفي العام قبل الماضي ٢٠١٤، تراجع التضخم بنسبة ٠٫٠٢٪. وحسب تقديرات جديدة لبنك إسرائيل المركزي، فإن التضخم سيجعل هذا العام أيضا تراجعا إجماليا بنسبة ٠٫٠١٪.

وعلى الرغم من تراجع التضخم، إلا أن تقرير المخزن الرئيسي في وزارة المالية الإسرائيلية أعلن أن أسعار البيوت ارتفعت في العام الماضي بنسبة ٠٫٨٪، ما يعني أن التضخم من دون أسعار البيوت كان سيجعل تراجعا أكثر مما كان.

ذاتها، في حين سجلت صادرات البضائع والخدمات ارتفاعا بنسبة ٢٫٢٢٪. وعلى الرغم من هذا التقرير، إلا أن مكتب الإحصاء لم يعلن نسبة النمو الاقتصادي النهائية للعام الماضي ٢٠١٥، ولكن حسب التقديرات الأولية، فإن النمو سجل ارتفاعا بنسبة ٢٫٢٢٪، في حين أن بنك إسرائيل المركزي يقدر النسبة بنحو ٢٫٢٤٪. إلا أنه في الحالتين تبقى النسبة الأدنى منذ العام ٢٠١٠. كما أن العجز في الموازنة العامة سجل بنسبة ٢٫١٥٪، وهي أقل من النسبة المخططة ٢٫٢٨٪، من إجمالي الناتج العام. وللعام الثاني على التوالي، سجل التضخم المالي تراجعا بنسبة إجمالية بلغت ٠٪، وهذا مؤشر لحالة التباطؤ في النشاط والنمو الاقتصادي الإسرائيلي.

وما تزال إسرائيل متخلفة كثيرا عن مستوى المعيشة في الدول المتطورة. وقالت أبحاث إسرائيلية سابقة، إن على إسرائيل أن تسجل سنويا نسب نمو كما هي في الشرق الأقصى، حتى يتسنى لها اللحاق بتلك الدول المتطورة. ففي العام الماضي ٢٠١٥، سجل النمو في الهند نسبة ٧٫٢٪، وفي الصين ٦٫٨٪، كما أن نسبا عالية شهدتها بعض الدول الأوروبية، وخاصة أيرلندا التي سجلت نسبة نمو بلغت ٥٫٦٪.

قالت مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في تقرير أخير له، إن مؤشرات التباطؤ الاقتصادي ما تزال حاضرة في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ تبين أن النمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام الماضي ٢٠١٥ سجل ارتفاعا بنسبة ٢٫٢٢٪ وهي النسبة الأدنى منذ العام ٢٠٠٩، الذي سجلت فيه أدنى نسبة نمو في السنوات الـ ١٢ الماضية، بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية في حينه، وهذا بحد ذاته مؤشر لوتيرة النمو في الأشهر الأولى من العام الجاري، على الأقل. وكان إجمالي النمو الاقتصادي في العام الماضي ٢٠١٥ قد سجل ارتفاعا بنسبة ٢٫٢٣٪.

ويقول محللون اقتصاديون، في الصحافة الإسرائيلية، إن هذه المعطيات يجب أن لتفاجئ أحدا في المؤسسة الإسرائيلية، لأن مؤشرات التباطؤ الاقتصادي حاضرة بقوة في العامين الماضيين على وجه الخصوص، وعلى الرغم من هذا، فإن هذا "لم يرض الضوء الأحمر في وزارة المالية ومكتب رئيس الوزراء"، حسب تعبير المحلل موطي بسوك، في صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية.

ويقول التقرير إن الاستهلاك العام ارتفع في النصف الثاني من العام الماضي بنسبة ٥٫٢٪، بينما الاستهلاك الفردي ارتفع بنسبة ٢٫٢٪ في الفترة

## وزارة المالية تدعو مجددا لرفع جيل التقاعد للنساء إلى ٦٤ عاما!

\*رفع الاقتطاعات الشهرية لصناديق التقاعد من ١٧٪ إلى ١٨٫٥٪ بهدف "إنقاذ" الصناديق\*

في الولايات المتحدة الأميركية ٦٦ عاما، والمانيا ٦٥ عاما وسويسرا ٦٥ عاما للرجال و٦٤ عاما للنساء، بينما اليونان لديها جيل التقاعد كما كان في إسرائيل على مر عقود، وهو ٦٥ عاما للرجال و٦٠ عاما للنساء، وفي اليابان ٦٠ عاما للجنسين، أما معدل التقاعد في دول منظمة OECD فهو ٦٤ عام للرجال و٦٣ عاما للنساء.

والهدف كما ذكر، هو إبعاد المتقاعدين عن مخصصات الشيخوخة التي يحصل عليها المسنون من مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية، عدا رواتب التقاعد، لأن فرص العمل في هذا الجيل المتقدم شبه معدومة، وفق سلسلة من التقارير التي تؤكد أن العاطلين عن العمل بعد عمر ٤٠ عاما، يبدأون في مواجهة صعوبة في الانخراط في سوق العمل، وهذه الظاهرة تستفحل أكثر من عمر ٤٥ عاما، وأكثر من ذلك بعد ٥٠ عاما، وقالت تقارير إن ١٣٪ فقط ممن هم فوق عمر ٦٠ عاما في إسرائيل، يندرجون في سوق العمل.

وكانت محافظة بنك إسرائيل المركزي كارينتي فلوغ قد دعت مرارا إلى رفع جيل التقاعد في إسرائيل، وقالت إن هذا إجراء ضروري، لتحتمه الظروف القائمة، والسيناريوهات المتوقعة، وقالت فلوغ إن رفع جيل التقاعد بالإمكان أن يكون تدريجيا، وبموازاة ذلك ضمان أماكن عمل ملائمة للمتقاعدين في السن، إلى حين يكون الشخص مستحقا لمخصصات الشيخوخة، وللراتب التقاعدي.

أعلن مسؤولون في وزارة المالية الإسرائيلية أنهم بصدد إقامة لجنة خاصة تفحص الإجراءات الممكنة من أجل رفع جيل التقاعد للنساء تدريجيا من ٦٢ عاما حاليا إلى ٦٤ عاما. في الوقت نفسه أعلنت وزارة المالية عن التوصل إلى اتفاق مع اتحاد النقابات واتحاد أرباب العمل، لرفع الاقتطاعات الشهرية من رواتب العاملين، ومن أصحاب العمل، التي تدفع إلى صناديق التقاعد بنسبة ١٪، إلا أن هذا الرفع جاء "إنقاذ" صناديق التقاعد، ولن يؤدي إلى زيادة في توفيرات التقاعد.

وتحاول الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في السنوات الأخيرة، رفع جيل التقاعد بالأساس للنساء، من عمر ٦٢ عاما إلى ٦٤ عاما، رغم أنه قبل أكثر من ١٣ عاما، كان جيل التقاعد للنساء ٦٠ عاما. كما أن هناك مطالبات برفع جيل التقاعد للرجال من ٦٧ عاما إلى ٧٠ عاما، بعد أن كان قبل ١٣ عاما ٦٥ عاما للرجال.

وتعزز الحكومات هذا الطلب إلى الارتفاع المتواصل في معدلات الحياة، إذ بلغت في السنوات الأخيرة حوالي ٨٤ عاما للنساء وما بين ٨١ إلى ٨٢ عاما للرجال، ما يعني إطالة المدة التي يتقاضى فيها المسنون مخصصات شيخوخة من مؤسسة الضمان الاجتماعي، وأيضا رواتب تقاعد من صناديق التقاعد. وفي حال تطبيق الأمر، فإن سن التقاعد في إسرائيل سيكون الأعلى بين الدول، وحتى الآن فإن النزويج وحدها التي فيها سن التقاعد ٦٧ عاما، بينما

”تقرير لجنة إدموند ليفي“ حول البؤر الاستيطانية” غير القانونية“:

## «الوجود» الإسرائيلي في «يهودا والسامرة» ليس احتلالاً ولا استيطان هناك “غير قانوني“!

في حزيران ٢٠١٢، رفعت “لجنة ليفي“ تقريرها إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، عن البؤر الاستيطانية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك بعد أربعة أشهر من تعيينها (في شباط ٢٠١٢)، بقرار من نتنياهو نفسه ووزير العدل في حكومته، يعقوب غمان، وتشكلت اللجنة من: قاضي المحكمة العليا سابقا إدموند ليفي (رئيسا) وقاضية المحكمة المركزية في تل أبيب سابقا حياه شبيرا والمستشار القانوني السابق لوزارة الخارجية المحامي إيلان بيكر.

يفيد «كتاب التعيين» بأن قرار تعيين هذه اللجنة تولد على خلفية المداولات التي كانت تجريها المحكمة العليا الإسرائيلية آنذاك حول «البناء في منطقة يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) والبلاغ الذي قدمته الحكومة (بواسطة النيابة العامة للدولة) إلى المحكمة، في إطار تلك المداولات، وقالت فيه: «بشكل عام، الأبنية غير القانونية المقامة على أراضٍ خصوية ـ سوف تتم إزالتها. وفي المقابل، صدرت التعليمات إلى الجهات المهنية المختصة بالعمل بغية تحديد الصفة التنظيمية للأبنية المقامة على أراضي الدولة، في المواقع التي يتقرر إجراء هذا التحديد فيها، وكل ذلك طبقا لاتعدادات أخرى ذات صلة، تتصل بخصوصية كل موقع وموقع». ولكن في صورة الخلفية، أيضا، ثمة حقيقة معروفة للمتابع، لم تات هذه اللجنة بذكرها، ومؤداها أن قرار نتنياهو وحكومته تشكيل “لجنة ليفي“ جاء استجابة لضغوط مارسها المستوطنون وقاداتهم، على مدى سنوات غير قليلة، مطالبين بوضع “تقرير قضائي“ مواز ومناقض للتقرير الذي كانت وضعته المحامية طاليا ساسون (المديرة السابقة لوحدة المهتمات الخاصة في النيابة العامة للدولة) في العام ٢٠٠٥ حول “المواقع الاستيطانية غير المرخصة“ وقدمته إلى رئيس الحكومة آنذاك، أريئيل شارون، وتوصلت في منتهاه إلى أن «إنشاء هذه المواقع يشكل خرقا متواصلا، فظا ومؤسساتيا، للقانون ويقوض أسس سيادة القانون“ (وقد خصصت “لجنة ليفي“ أجزاء واسعة من تقريرها لتنفيذ ودحض توصيات تقرير ساسون“ المذكور).

وعلى هذه الخلفية، طلبت الحكومة من هذه اللجنة تقديم توصياتها بشأن ثلاث مسائل مركزية (كما حددها اللجنة ذاتها، في مستهل تقريرها) هي:

الإجراءات التي يتعين اعتمادها لتنظيم البناء، إن كان ذلك ممكنا، أو إزالته ـ طبقا للسياسة المذكورة.

ضمان وجود واعتماد تدابير إجرائية جديرة ومناسبة للنظر في قضايا الأراضي في المنطقة، بما ينسجم مع مبادئ العدل والإنصاف المعتمدة في نظام القضاء والحكم الإسرائيليين، مع الأخذ بالاعتبار القانون الساري هناك، بما ذلك النظر في ما إذا كانت الحاجة تستدعي إجراء تعديلات معينة لضمان الشفافية، المساواة، إزالة العوائق وتبنيج التدابير الإدارية والإجرائية.

البحث والتقصي، ثم تقديم التوصيات، في أية مسألة أخرى تتصل بالمسائلتين المذكورتين، طبقا لما تراه اللجنة وما ترتبته. تحت هذا العنوان، في الباب الأخير من تقريرها، وضعت اللجنة «استخلاصا واستنتاجات»، استهلكتها بما أسسمته «الاستنتاج الأساس» الذي صاغته بالكلمات التالية: “من منظور القانون الدولي، فإن أحكام وقوانين الاحتلال، كما تتجسد في المواثيق والمعاهدات الدولية ذات العلاقة، لا تسري على الظروف والشروط التاريخية والقضائية الفريدة من نوعها الخاصة بالتواجد الإسرائيلي في يهودا والسامرة، والمستمر منذ عشرات السنين. كما أن نصوص معاهدة جنيف الرابعة بشأن نقل السكان لا تسري، هي الأخرى، على استيطان مثل الاستيطان الإسرائيلي في يهودا والسامرة، وعلى ضوء ذلك، وطبقا للقانون الدولي، فإن للإسرائيليين حقا قانونيا في الاستيطان في يهودا والسامرة، وعليه، فإن إنشاء المستوطنات، في حد ذاته، لا تشوبه أية شائبة قانونية!“

وأضاف “تقرير لجنة ليفي“: “أما بشأن المستوطنات التي تم تعريفها بأنها “غير مرخصة“ أو “غير قانونية“ (رغم إنها أنشئت بدعم جهات رسمية، مثل مديرية الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية ووزارة البناء والإسكان) بدعوى إنه لم يسبق إنشاءها صدور قرار حكومي رسمي، فإن استنتاجنا هو أن إقامة هذه المستوطنات قد تمت، على مدى السنين الطويلة، بعلم، قبول وتشجيع المستوى السياسي الرفـع ـ وزراء الحكومة رؤسائها، الأمر الذي ينبغي اعتباره موافقة ضمنية“. وبناء على هذا الاستنتاج، توصي اللجنة بـ “تسريع إنجاز جميع الإجراءات الناقصة الضرورية لإصدار التراخيص الملائمة“. بما في ذلك إزالة «العوائق البيروقراطية» المختلفة التي كانت اللجنة أوردتها، تفصيليا، في متن تقريرها، وإلى أن يتحقق ذلك، “تحسن الدولة صنعا إن هي امتنعت عن تنفيذ أية أوامر هدم، لأنها هي التي سببت نشوء هذا الوضع“.

وتعود اللجنة، مرة أخرى، إلى التأكيد على أنه “منعا لأي التباس وأية شكوك، ينبغي أن يكون واضحا أنه بمستطاع جميع المستوطنات، بما فيها تلك التي تم وسيتم تخصيصها وفق المسار المقترح من جانبنا، توسيع حدودها لتلبية احتياجاتها، مستقبلا، بما في ذلك التكاثر الطبيعي، دونما حاجة إلى قرار إضافي من جانب الحكومة، أو أي من ورزائها، شريطة أن يتم التوسيع في نطاق منطقة نفوذ المستوطنة، في حدود خارطة هيكلية مصادق عليها وأن يحصل على ترخيص قانوني من مؤسسات التنظيم المعنية“. ومن بين التوصيات الأخرى، تدعو اللجنة إلى “وضع تشريع أممي يؤكد حق أي إسرائيلي في امتلاك أرض في يهودا والسامرة، حتى ولو بصورة فردية شخصية، وليس فقط بواسطة جمعية (منظمة) تم تسجيلها في المنطقة“. كما تدعو، أيضا، إلى إصدار التعليمات اللازمة للإدارة المدنية بحيث توضح لها عدم وجود أي مانع يحول دون المصادقة على أعمال بناء إضافية في نطاق المستوطنات التي أقيمت على أراض تم الاستيلاء عليها بأوامر عسكرية“. وتثبت عملية القراءة في هذا التقرير ـ الحقيقية التي لم تبدل اللجنة أدنى جهد لإخفاؤها أو تمويهها، بل بذلت أقصى ما في وسعها لتلبية ما هو مطلوب منها وإنجاز المهمة التي أنيطت بها: تأكيد حق اليهود في “كامل أرض إسرائيل“ ـ بما يتضمن نفي أية صبغة أو صفة احتلالية عن “الوجود” الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، ثم تأكيد “حق اليهود“ في الاستيطان في أية بقعة على الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، بما يتضمن نفي أي “اتهام“ يوجه إلى أي تواجد استيطاني (سواء كان “جيا جديدا“ أو “مستوطنة جديدة“) بأنه “غير قانوني“، وما يرتب على هذا كله من “واجب الدولة“ في ضمان، تسهيل، تأمين وشرعنة أي تواجد استيطاني كهذا، سواء في المستقبل أم بآثر رجعي!

يثبت تقرير جديد أصدرته منظمة «يش دين» (منظمة متطوعين إسرائيلية لحقوق الإنسان)، مؤخرا، أن حكومة إسرائيل تبنت، بصورة غير رسمية، مضامين تقرير «لجنة ليفي» وتوصياته وتعمل، بصورة فعلية حديثة، في تطبيق هذه التوصيات وما أنبئت عليه من عقيدة قانونية مرجعية (مؤداها: الضفة الغربية ليست أرضا محتلة ولا مانع من إنشاء مستوطنات إسرائيلية على أراضيها)!. على أرض الواقع، في ما يتعلق بـسرعة البؤر الاستيطانية «غير القانونية».

ويبين تقرير «يش دين» الجديد، الذي صدر كورقة موقف» في أواسط شباط الماضي، كيف تتصلل حكومة إسرائيل، خلال السنوات الثلاث الأخيرة بوجه خاص، من جميع التزاماتها وتعهداتها بموجب القوانين والمواثيق الدولية في كل ما يتصل بواجبها، القانوني والسياسي والأخلاقي، في حماية الممتلكات الخاصة للسكان الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة، الخاضعة مباشرة لمنظومة القوانين الإسرائيلية والسيطرة العسكرية الإسرائيلية. وهي الممتلكات التي يحزرم القانون الدولي المساس بها والتعدي عليها، بل يلزم بحمايتها والمحافظة عليها.

ولهذا، فقد توجت «يش دين» تقريرها الجديد هذا بعنوان «من الاحتلال إلى الضم ـ التطبيق الصامت لتقرير ليفي بشأن تنظيم البناء غير القانوني في الضفة الغربية»؛ وذلك استنادا إلى ما يكشفه التقرير الجديد عن اعتماد الحكومة الإسرائيلية «سياسة الضم الراحف»، بينما هي تتجنب ضم مناطق الضفة الغربية إليها بصورة رسمية، لما يرتبب عليه هذا الإجراء من إلزام إسرائيل بمنع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية مكانة مواطنين متساوي الحقوق!

ولفهم الفرق بين وضعية الاحتلال ووضعية الضم، ينبغي الإشارة إلى أن القانون الدولي يعترف بحالة الاحتلال، بكون طرف ما يحتل منطقة يسكن فيها سكان محليون. ويعتبر القانون الدولي حالة الاحتلال هذه «حالة مؤقتة»، مهما طال أمدها. يكون الطرف المحتل في إطارها مؤتمنا على ما وقع تحت احتلاله وسيطرته، من ناس وممتلكات وموارد ومقدرات، ينبغي عليه إلزاما صون كل ما وقع تحت احتلاله، حمايته وعدم تغيير وضعيته بصورة نهائية، إلى حين انتهاء النزاع. أما حالة الضم، في المقابل، فهي استيلاء أحادي الجانب، من طرف دولة معينة، على مناطق / أراضٍ ليست تابعة لها، سواء بالقوة أو بالتهديد بالقوة. وهي حالة محظورة طبقا للقانون الدولي، خلافا لحالة الاحتلال التي يقر القانون الدولي بشرعيتها (بوصفها حالة مؤقتة).

#### وثيقة رسمية: الضفة الغربية ليست أرضا محتلة!

قدمت «لجنة إدموند ليفي“ (قاضي المحكمة العليا الإسرائيلية سابقا) تقريرها إلى الحكومة الإسرائيلية في صيف العام ٢٠١٢، واعتبرت ـ في أهم خلاصاتها، أخطرها وبرزها ـ أن “أراضي الضفة الغربية ليست مناطق محتلة، ولذا فلا موانع قانونية أمام إنشاء مستوطنات إسرائيلية في هذه المناطق وعلى هذه الأراضي“؛ وتأسيسا على هذه القاعدة القانونية العملية، أوصت “لجنة ليفي“ آنذاك باتخاذ سلسلة من الخطوات والإجراءات العملية الضرورية لضمان شرعنة جميع ما كان قد تم إنشاؤه من «بؤر استيطانية غير قانونية“ (حسب المفهوم الإسرائيلي)، من جهة، ولتعزيز وتوسيع مشروع البناء الاستيطاني الإسرائيلي في أنحاء الضفة الغربية المختلفة، من جهة أخرى.

وبرغم أن الحكومة الإسرائيلية لم تتبن “تقرير لجنة ليفي“ هذا بصورة رسمية، إطلاقا، إلا أن ممارساتها على أرض الواقع خلال السنوات الأخيرة، ومنذ صدور هذا التقرير بوجه خاص، تثبت بما لا يدع مجالاً لأي شك، بأنها عمدت، في التطبيق الفعلي، إلى تبني «عقيدة الاحتلال“ التي وضعها تبني تقرير “لجنة ليفي“، ثم إلى تطبيق الجزء الأساس من توصياته في الواقع الميداني، سواء من قبل الحكومة ذاتها أو من خلال الأذرع والهيئات المختلفة الفاعلة تحت إمرتها، سواء في داخل إسرائيل أو في المناطق الفلسطينية.

ويتجسد تبني “عقيدة الا احتلال“ هذه، ضمن أشياء أخرى، في إلزام الممثلات الإسرائيلية في مختلف أنحاء العالم بعرض وثيقة صادرة عن وزارة الخارجية الإسرائيلية، ابتداء من نهاية العام ٢٠١٥، توضح أن موقف دولة إسرائيل الرسمي يتمثل في أن «الضفة الغربية ليست منطقة محتلة“! كما تعرض هذه الوثيقة ذاتها، أيضا، موقفا إسرائيليا رسميا يقول بأن المستوطنات الإسرائيلية في ما وراء «الخط الأخضر“ (أي في أراضي الضفة الغربية الفلسطينية) هي «بلدات قانونية ولا تتناقض مع القانون الدولي أو مع القانون الإسرائيلي“!!

ويتجسد تبني المرجعية القانونية التي اقترحها “تقرير لجنة ليفي“، أيضا، في التدخل المتزايد والمتسع من قبل وزارة العدل الإسرائيلية في كل ما يتعلق بمسألة تسوية وتنظيم مكانة “البؤر الاستيطانية غير القانونية“ في الضفة الغربية ـ وهو تدخل ينعكس، جليا، في التحول الحاد الحاصل في ردود الدولة (النيابة العامة للدولة، والتابعة لوزارة العدل) الرسمية المقدمة إلى «محكمة العدل العليا“ الإسرائيلية في إطار بحثها التماسات مقدمة إليها حول البناء الاستيطاني “غير القانوني“ وحول إخلاء البؤر الاستيطانية، إذ يظهر من هذه الردود توجه رسمي، واضح وصريح، نحو شرعنة جميع هذه البؤر “غير القانونية“ التي تقر الحكومة وتتعترف، رسميا، بأنها بنيت “دون قرار وخلافا للقانون“!

وإلى جانب هذا كله، تنشط الحكومة فعليا ورسميا في قنوات مختلفة بغية شرعنة جميع المستوطنات والبؤر الاستيطانية “غير القانونية“ في الضفة الغربية، بما فيها تلك التي تم إنشاؤها على أراض فلسطينية بملكية خاصة وتعود إلى مواطنين فلسطينيين، ضمن هذه القنوات، تحمل الحكومة على إنشاء «محكمة عسكرية لشؤون الأراضي“، وهو ما يشكل تنفيذا حرفيا ودقيقا لإحدى التوصيات المركزية في “تقرير لجنة ليفي“. وتضم هذه المحكمة قضاة إسرائيليين فقط، بكونها محكمة عسكرية، مما يعني أن أي مواطن فلسطيني يقتر ويريد الدفاع عن أرضه وممتلكاته وتخليصها من أتياب الاستيلاء العسكري / الاحتلالي أو الاستيطاني، سيدج طريقا واحدا وحيدا لذلك، فقط لا غير: «محكمة الأراضي“ العسكرية الإسرائيلية! وهو ما يعني، في التطبيق العملي، حرمان الفلسطينيين من أي طريق للدفاع عن أراضيهم وممتلكاتهم، على ضوء تجاربهم المريرة مع المحاكم العسكرية خصوصا، والإسرائيلية عموما، وبالنظر إلى عدم قننتهم، المطلق تقريبا، بمثل هذه المحاكم!

وضمن قنوات التطبيق الصامت لتوصيات “تقرير لجنة ليفي“، تعتمد الحكومة الإسرائيلية قناتين / وسيلتين مركزيتين:

الأولى ـ هي “لجنة التسويات“ التي شكلتها الحكومة الإسرائيلية في تموز ٢٠١٥، وأوكلت إليها مهمة وضع وبلورة مسار خاص لتسوية وتنظيم البناء الاستيطاني، سواء كان مباني فردية أو أحياء كاملة، في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية. ومن المنتظر أن تنهي هذه “اللجنة“ أعمالها في الأيام القليلة المقبلة، علما بأن تغيير القواعد المعمول بها في مجال الأراضي بهدف إقامة مستوطنات في الضفة الغربية هو انتهاك صريح للقانون الدولي.

أما القناة/ الوسيلة الثانية فهي ـ “قانون التسويات“ الذي يتبني تكريس صلاحية الدولة في إلزام أصحاب الأراضي الفلسطينيين وإجبارهم على «التنازل عن حقوق الملكية على أراضيهم، مقابل التعويض المالي“! وتعمل الحكومة جاهدة، هذه الأيام، لإنجاز سنن هذا القانون، الذي يشكل إحدى التوصيات المركزية في “تقرير لجنة ليفي“ ويهدف إلى تجنب الحاجة (القانونية) إلى إخلاء “البؤر“ والمباني الاستيطانية “غير القانونية“. ويمثل هذا المسعى الحكومي، كما يتضح، محاولة لإدخال “تقرير لجنة ليفي“ ليس إلى قرار حكومي، بل إلى كتاب القوانين الإسرائيلي!

ويسمى «مشروع قانون التسويات“، كما قدمه عضو الكنيست يوآف كيش (من الليكود)، أربع “بؤر“ استيطانية أصدرت «محكمة العدل العليا الإسرائيلية“ أوامر مريحة بإخلائها، كليا أو جزئيا. وينطوي مشروع القانون هذا، في حال إقراره، على مصادرة أراض فلسطينية خاصة لأغراض هي ليست «عسكرية حيوية وملحة“، ما يعني أنها مصادرة محظورة وفق القانون الدولي؛ وهذا ناهيك عن أن هذه المبادرة التشريعية في حد ذاتها تنطوي على إعلان الكنيست الإسرائيلي بأنه يمتلك صلاحية قانونية لسن قوانين في الضفة الغربية، ما يشكل علامة على «حالة الضم“، وهو ما يعني تاليا تبني موقف “لجنة ليفي“ القائل بأن الضفة الغربية «ليست منطقة محتلة“ ولا تسري عليها أحكام قوانين الاحتلال، بما يعني أنها تخضع لسيطرة الكنيست الإسرائيلي وتحت سيادته، مباشرة!

أما التجسيد الأبرز والأكثر دلالة لتطبيق “تقرير لجنة ليفي“ الفعلي، فيتمثل في ما تشهده السنوات الأخيرة من شرعنة واسعة ومكثفة لبؤر استيطانية مختلفة، إذ تم حتى الآن شرعنة نحو ٣٠ بؤرة كهذه، من أصل ١٠٠ بؤرة “غير قانونية“ في المجموع.

والمعروف أن الجزء الأكبر من هذه البؤر أقيم، كليا أو جزئيا، على أراض فلسطينية تعود ملكيتها الخاصة إلى مواطنين فلسطينيين، ما يعني أن عملية شرعنة منوطه بنهب ممتلكات فلسطينية، نزع ملكيتها من بين أيديهم ونقلها إلى أيدي المستوطنين اليهود الذين قاموا بغزو هذه الأراضي والاستيلاء عليها، وسط انتهاك القوانين الإسرائيلية والدولية



«من الاحتلال إلى الضم (الراحف)»، تقرير جديد لمنظمة «يش دين» الإسرائيلية وثبت:

# حكومة إسرائيل تتبنى وتطبق، بصمت ودون قرار رسمي، تقرير “لجنة ليفي“ لشرعنة البؤر الاستيطانية “غير القانونية“: الضفة الغربية ليست أراضي محتلة!

**\*حكومة إسرائيل نعدم إلى «الضم الراحف» وتتجنب ضم مناطق الضفة الغربية إليها بصورة رسمية، لما يرتبب عليه هذا من إلزام إسرائيل بمنح السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية مكانة مواطنين متساوي الحقوق!؛ في إطار التطبيق الفعلي هذا: إلزام الممثلات الإسرائيلية في مختلف أنحاء العالم بعرض وثيقة صادرة عن وزارة الخارجية توضح أن موقف دولة إسرائيل الرسمي هو أن «الضفة الغربية ليست منطقة محتلة»؛ وأن المستوطنات الإسرائيلية في ما وراء «الخط الأخضر» (أي في أراضي الضفة الغربية الفلسطينية) «بلدات قانونية ولا تتناقض مع القانون الدولي أو مع القانون الإسرائيلي»!؛**

والدوس عليها، بالقوة والعنف والاعتداء في كثير من الحالات.

#### لماذا التطبيق الصامت

#### تقرير “لجنة ليفي“؟

تقرير – يش دين“ الجديد، موضوع هذه المعالجة، لا يتطرق إلى حيثيات “تقرير لجنة إدموند ليفي“، خلفياته، خلاصاته وتوصياته، وإنما يتمحور فقط في التطبيقات الحكومية الصامتة التي تشكل تبنيا رسميا لتقرير “لجنة ليفي“. بمرجعياته وتوصياته، دون صدور أي قرار حكومي رسمي بشأن ذلك.

وتبني الإشارة هنا إلى أن “تقرير لجنة ليفي“ هذا (اقرأ عنه على هذه الصفحة) مثل انقلابا حادا في الموقف والتوجه القانوني المعتمد إسرائيليا، على المستوى الحكومي ـ المؤسساتي ـ الرسمي، حيال المناطق الفلسطينية، إذ اعتبرها من الناحية القانونية، القضائية ـ كما أشرنا آنفا ـ مناطق “غير محتلة“، نظرا لأنها “كانت موعودة للشعب اليهودي، ضمن صك الانتداب“! غير أن حكومة إسرائيل لم تبادر، منذ صدور تقرير “لجنة ليفي“ وتوصياته، في العام ٢٠١٢، إلى اتخاذ أي قرار حكومي رسمي يعلن تبني الحكومة الرسمي لهذا التقرير ومتضمناته، وهذا بالرغم من أن رئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو، هو نفسه الذي عين “لجنة ليفي“ وهو نفسه الذي تسلم تقريرها! والسؤال: هو لماذا؟ لماذا لم تتخذ الحكومة قرارا رسميا بتبني تقرير “لجنة ليفي“، بينما ذهبت في المقابل إلى تطبيقه، نصا وروحا وتوصيات، بصورة صامتة وبإمباشرة؟

ثمة لهذا المسلك أسباب عديدة ومختلفة، أولها ومركزها كون حالة الاحتلال الإسرائيلي الحالية في الضفة الغربية «حالة مريحة بالنسبة إلى إسرائيل“، من حيث منحها شرعية قانونية، ولو جزئية، للتواجد العسكري (لا المدني) في الضفة الغربية، فإذا ما اعتمدت الحكومة الإسرائيلية قرارا موقفا يقول بأن الوضعية “ليست احتلالا“، كما يقترح تقرير “لجنة ليفي“، فمعنى ذلك أنها «وضعية ضم“، إذن، وهو ما يحظره القانون الدولي، بناء على ما ذكرناه آنفا عن الفرق بين “وضعية الاحتلال“ و “وضعية الضم“.

ومن جهة أخرى، ليس ثمة طرف في العالم بأسره يمكنه ويرضى اليوم بقبول موقف يقول بأن السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين مسلوبي الحقوق هي «حالة شرعية“، ومن هنا، فس يكون لتبني تقرير “لجنة ليفي“ في هذا المعنى، تأثيرات وتداعيات كارثية على الجهد “الإعلامي“ (الغسباراه) الإسرائيلي، من حيث أن لا طرف على الساحة الدولية يمكن أن يقبل الادعاء الإسرائيلي بأن السيطرة العسكرية الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين المدنيين، والمستمرة منذ نحو ٥٠ عاما، “ليست احتلالا“.

أما البعد الفوري في تطبيق “تقرير لجنة ليفي“ فهو ما أوضحته وزيرة العدل، أيليت شاكيد، بشأن شرعنة “البؤر الاستيطانية غير القانونية“ في الضفة الغربية: «٨٠ بؤرة كهذه، من أصل ١٠٠ في المجموع، مقامة على أراض فلسطينية خاصة، أي تعود ملكيتها الخاصة لمواطنين فلسطينيين. وزعم أن الحكومة لم تتسارع إلى تنفيذ الأوامر التي أصدرتها “محكمة العدل العليا“ بإخلاء بعض هذه المباني و”البؤر“، استجابة لالتماسات قدمت إليها، إلا أنها (الحكومة) “واظبت“ في السابق على إبلاغ المحكمة بأنها تعتبر هذه المباني والبؤر “غير قانونية“ وبأنها ستقوم بإخلائها وهمها “يوما ما“!!

ولكن الحكومة غيرت موقفا هذا منذ صدور “تقرير لجنة ليفي“. إذ أصبحت تبلغ المحكمة، مرارا وتكرارا، بأن هذه المباني والبؤر (التي أكدت في السابق “عدم قانونيتها“ ونتيها “إخلائها وهمها“) “معدة للتاهيل (الشرعنة) الآن!

وفوق هذا كله، بما يرمي إليه من منع وتجنب إخلاء مستوطنين يهود غزة، تعمل الحكومة بشكل حثيث أيضا على توسيع احتياطي “أراضي الدولة“ بما يتيح إنشاء المزيد من البؤر الاستيطانية وتوسيع ما هو قائم منها ثم الإعلان عنها “مستوطنات قانونية“!

ويجري هذا النشاط ضمن ومن خلال الطاقم المسمى “طاقم الخط الأزرق“، وهو طاقم أنيطت به مهمة إعادة فحص وترسيم حدود “أراضي الدولة“، كما تحددت في الماضي، وفي إطار عمل هذا الطاقم، تم بين الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٥ (أي بعد صدور تقرير “لجنة ليفي“) إضافة نحو ٦٣٧٧١ دونما إلى ما يسمى “أراضي الدولة“، وهي أراض لا توضع تحت تصرف الفلسطينيين في المناطق المحتلة ولا يتاح لهم الاستفادة منها، بل يتم تخصيصها كلها تقريبا للمستوطنين اليهود ولأغراض تعزيز مشروع البناء الاستيطاني، وهذا، علما بأن “الإدارة المدنية“ الاحتلالية خصصت ٧٪ فقط من الأراضي التي أعلنت “أراضي دولة“ لمواطنين فلسطينيين ولأغراض فلسطينية، منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم، طبقا لمعطيات إسرائيلية رسمية.

إعداد: بلال ظاهر

## متابعات

### مُسرّحو وحدة الاستخبارات الإسرائيلية 8200 يشرفون على مبادرة لدمج عرب

#### في صناعة الهاي- تك

تتميز الملاجح الكلاسيكية العامة للمبارد الإسرائيلي إلى الستارت- أب، أي المشروع الريادي أو الشركة الناشئة في مجال التكنولوجيا الرقيقة (هاي- تك)، بأنه شاب، ومُسرّح من وحدة التصنت ٨٢٠٠ التابعة لشعبة الاستخبارات العسكرية، ويسكن في وسط تل أبيب، لكن هذه الملاجح الكلاسيكية تغيرت في السنوات الأخيرة، بعدما بدأ يدخل إلى فرع الهاي- تك مبادرون لديهم مميزات مختلفة. ففي معارض ومؤتمرات تتعلق بالهاي- تك أصبح يشاهد عدد متزايد من اليهود المتمزتين (الحريديم)، وبرامج تنطوي على حداثة، وإلى جانب ذلك خروج مراكز شركات الهاي- تك من تل أبيب ووسط إسرائيل.

وجرى إطلاق أحد البرامج الجديدة في هذا الفرع في مدينة الناصرة، يوم الخميس الماضي، بمبادرة وزارة الاقتصاد والصناعة، وبالتعاون مع سلطة التطوير الاقتصادي للمجتمع العربي، التي تعمل من أجل تقدم تقدم مبادرات ستارت- أب في المجتمع العربي، ويهدف هذا البرنامج الجديد، الذي أطلق عليه اسم "هايبريد"، إلى زيادة عدد المبادرين العرب في فرع الستارت- أب ومساعدتهم على الانخراط في مبادرات الستارت- أب الإسرائيلية.

وتشرف على هذا البرنامج دائرة "ماعوف"، وهي دائرة خدمات المساعدة التابعة لوكالة الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد، وتكلفتها السنوية ٣ ملايين شيكل، ويأتي هذا البرنامج بعد دعوات من مبادرين كبار وخبراء في مجال الهاي- تك لدمج العرب في هذه الصناعة، بهدف تنويع برامج ومنتجاته، وتعتبر إسرائيل من الدول الرائدة في مجال الهاي- تك، لكنها استبعدت دائماً المهندسين والخبراء العرب، لأن قسماً كبيراً من هذه الصناعة هو صناعة أمنية، لكن بسبب تقديرات نُشرت في السنوات القليلة الماضية، مع اتساع هذا الفرع وعدم انحصاره في المجال الأمني، تعالت الأصوات التي دعت إلى دمج العرب، وأن أخطوة كعده من شأنها أن تزيد دخل هذه الصناعة بمليارات الشواكل.

وقالت صحيفة "ذي ماركرز" أول من أمس، الأحد، إن من سيفعل برنامج "هايبريد" المخصص للمجتمع العربي، جمعية مسرّحي الوحدة ٨٢٠٠، التي فازت بعبء لمدة عام، مع إمكانية تمديد المدة لعام آخر. وتُفعل هذه الجمعية منذ سنوات برنامج المبادرات EISP ٨٢٠٠، المفتوحة لجمهور المبادرين الواسع، والأآن ستشارك مبادرين عرب في إطار برنامج "هايبريد"، في تجربتها وخبرتها وعلاقاتها، ومؤسسا هذا البرنامج المخصص للعرب هما مدير البرنامج من قبل جمعية مسرّحي الوحدة ٨٢٠٠، إيتان سيلع، ومدير دقيفة الأعمال التجارية في الناصرة، فادي سويدان. وتشمل قائمة المشاركين المقربين لبرنامج لبرنامج "هايبريد"، بنك العمال وشركات EMC وكوكا كولا و sap وشركة البرمجة Galil Software.

ويهدف برنامج "هايبريد"، بحسب المشرفين عليه، إلى تشجيع وتنمية مبادرين عرب ومساعدتهم على مواجهة حواجز، بحيث يحولون أفكارهم إلى مبادرة ستارت- أب حقيقية يكون بإمكانها تجنيد رأسمال، وسيكون البرنامج متاحاً أمام مبادرين من المجتمع العربي توجد بحوثهم فكرة تكنولوجية تجارية يرغبون بتطويرها، ويعملون لقباً جامعياً في مجال التكنولوجيا من مؤسسة تعليم عالٍ معترف بها وتنفذوا مشاريع تطبيقية. ويطلب المشاركون العرب بأن تكون لديهم خبرة عمل في مجال الهاي-تك لسنة واحدة على الأقل. وستبدأ الدفعة الأولى من هذا البرنامج في نيسان المقبل.

وقال سيلع إنه "نأمل بإحداث تعاون مهني مع الجهات الرائدة في هذا المجال في البلاد، وهذه بشرى كبيرة للصناعة المتغلقة على نفسها بشكل كبير، ونأمل أن نستخدم عقابلتنا وقدراتنا من أجل مساعدة مبادري ستارت- أب في بداية طريقهم من أجل الوصول بعيداً".

ووفقاً لمعطيات "تسوفين"، التي تعمل من أجل دمج العرب في صناعة الهاي- تك، فإن نسبة العرب في هذه الصناعة هي ٢٥٪ فقط، وهذه نسبة أقل بكثير من نسبة العرب بين السكان ومن نسبة مشاركتهم في سوق العمل في إسرائيل، وهي ١٣٪. ويبلغ عدد الشبان العرب الذين يعملون في الهاي- تك اليوم حوالي ٢٨٠٠، بينما كان عددهم ٣٥٠ في العام ٢٠٠٨، لكن "تسوفين" تشير إلى أن معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي تفيد بأن ١٠٪ من طلاب الجامعات الجدد في مجال العلوم والتكنولوجيا هم عرب.

تدور صراعات كثيرة بين التيارات اليهودية في حائط البراق (المبكي)، وتصاعدت هذه الصراعات في نهاية الأسبوع الماضي لتصل إلى حد تهديد استقرار حكومة بنيامين نتنياهو الضيقة، التي تعتمد على أغلبية نائب واحد فقط في الكنيست.

وتدور هذه الصراعات بين التيار الأرثوذكسي من جهة، والتيارين الإصلاحي والمحافظ من الجهة الأخرى، حول تخصيص مكان في باحة حائط البراق ليصلي فيه الإصلاحيون والمحافظون.

ويقف في خلفية هذه الصراعات رفض الحريديم الأرثوذكس، الأشكناز والسفاراديم، الذين يسيطرون على المجال الديني في إسرائيل، الاعتراف بالتيارين الإصلاحي والمحافظ، اللذين غالبية أتباعهما هم أميركيون ويشكلون الغالبية العظمى من اليهود الأميركيين الداعمين لإسرائيل، ويرى الأرثوذكس بهذين التيارين أن يهوديتهما غير كاملة، ولذلك يمنعونهما من الصلاة على طريقتهما في باحة البراق.

وتصاعدت حدة الصراع بين الجانبين الآن في أعقاب قرار الحكومة الإسرائيلية بدفع خطة فصل في باحة البراق، بين المصلين الأرثوذكس، الذين جرى تخصيص الباحة المركزية لهم، وبين المصلين من التيارين الإصلاحي والمحافظ، وكذلك مجموعة "نساء حائط المبكى"، والذين تم تخصيص منطقة لهم في جنوب حائط البراق. ويشار إلى أن الباحة المركزية "الأرثوذكسية" مقسمة إلى قسمين، بحيث أن القسم الأكبر مخصص للرجال والأخر للنساء، بينما يقيم التياران الإصلاحي والمحافظ صلاة مختلطة بمشاركة الرجال والنساء.

وفي إطار قرار الحكومة، ستجري أعمال بناء في القسم الجنوبي من باحة البراق، ويعرف هذا القسم باسم "قوس روبنسون"، من أجل إعداده لصلاة التيارين غير الأرثوذكسيين، الذين سيكون بإمكان أتباعها الصلاة فيه على مدار ٢٤ ساعة وطوال أيام السنة. وسيدخل جميع المصلين إلى الباحتين من خلال بوابة واحدة مشتركة.

وقال نتنياهو خلال اجتماع الحكومة الذي تقرر فيه تخصيص باحة الإصلاحي والمحافظين، إن الحديث يدور عن "موضوع حساس، ورغم ذلك فإني أعتقد أن هذا حل ملائم، وأنه حل مبتكر. والمشاكل الأكثر تعقيداً تحتاج عادة إلى حل من هذا النوع". ومن شأن هذه الخطوة أن تنتهي خلفاً امتد ٢٧ عاماً حول حقوق "نساء حائط المبكى" بالصلاة، كما أن القرار يعبر عن اعتراف رسمي هو الأول من نوعه بعبادات الصلاة للتيارين الإصلاحي والمحافظ، اللذين حصلوا على تمثيل في المجلس العام الذي سيدير الموقع.

وفي خطوة غير مسبوقه، يقضي القرار الحكومي بأنه لن يكون موطنٍ قدم للاخامية الرئيسية ووزير الخدمات الدينية وحاخام "حائط المبكى" في الباحة الجنوبية، وستكون الصلاحيات فيها للمجلس العام الجديد الذي سيتشكل، وفي المقابل، فإن التسوية التي وضعتها قبل شهرين لجنة برئاسة سكرتير الحكومة في حينه، أفخاي مندلبليت، الذي عين مؤخراً مستشاراً قانونياً للحكومة، تقضي بأن الصلاة في الباحة المركزية، المعترف بها الآن بأنها موقع "حائط المبكى"، ستؤدى فقط بموجب شرائع التوراة وبمصادقة الاخامية الرئيسية وحاخام "حائط المبكى".

وبموجب طلب الحزبين الحريديين، "شاس" و"يهودت هتوراة"، لم تُجر الحكومة تصويتاً حول "تبني" نتائج لجنة مندلبليت، لأن بنودها تذكر بوضوح التيارين الإصلاحي والمحافظ وطريقة صلواتهما، وإنما جرى التصويت على "تطبيق" التوصيات فقط. وفي المقابل صوتت الحكومة على الصيغة الجديدة للحفاظ على الأماكن المقدسة، التي لم تذكر فيها كلمات مثل "إصلاحيين" أو "محافظين" أو "نساء حائط المبكى"، رغم أن هذه المجموعات الثلاث ممثلة في المجلس العام الذي سيتشكل من أجل إدارة الباحة الجنوبية، التي تبلغ مساحتها ٨٧٠ متراً مربعاً.

#### ترحيب الإصلاحيين

#### والمحافظين بقرار الحكومة

اعترضت المؤسسة الأرثوذكسية على قرار الحكومة الإسرائيلية بتخصيص موقع في

باحة البراق للتيارات غير الأرثوذكسية. وصرح

الوزراء يعقوب ليتسمان، من كتلة يهودت

هتوراة، أرييه درعي، من حزب شاس، أوري

أريكييل، من حزب البيت اليهودي، وزئيف

إلكين، من حزب الليكود، ضد القرار. ويعتبر

تصويتهم رمزياً، ويعبر عن معارضة الحريديم

للاعتراف بتيارات يهودية غير أرثوذكسية.

وقال درعي إن "دولة إسرائيل سارت طوال

سنوات وجودها وفقاً لليهودية المخلصة، وكل

## إسرائيل: نعمل ما يلزم ضد BDS من دون تغطية إعلامية!

**\*المعارضة: حكومة نتنياهو تفتقر إلى سياسة خارجية وهذا يمس بالأمن القومي الإسرائيلي\***

يثير نشاط حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها (BDS) صراعا داخليا في إسرائيل، بين الحكومة وأحزاب المعارضة. وهاجم قادة الأحزاب الصهيونية في المعارضة رئيس الحكومة وزير الخارجية الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، واتهموه بأنه لا يفعل شيئا من أجل محاربة حركة المقاطعة العالمية وبأنه دمر الدبلوماسية الإسرائيلية. وقال الرئيس الأسبق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) وعضو لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، عضو الكنيست يعقوب بيرى من حزب "بيش عتيد (يوجد مستقبل)", خلال ندوة "سبت الثقافة" في مدينة حولون، يوم السبت، إن "حضور حركة BDS يتسع في الجامعات في أنحاء العالم، وبرلمانات كثيرة تسنق قوانين ضد إسرائيل، وبرامك الفلسطينيون إنجازات في الحلبة الدولية، ورئيس الحكومة لا يفعل شيئا".

وأضاف بيرى أنه "يحاولون تصنيف إسرائيل كدولة أبارتهايد وبدلا من رصد ميزانيات لوزارة الخارجية وتعيين وزير بوظيفة كاملة، فإن رئيس الحكومة منشغل بصراع اليقاع السياسي".

ولفت بيرى إلى ما يوصف بأنه عزلة إسرائيل في العالم على خلفية الجهود الحاصل منذ سنوات في العملية السياسية مع الفلسطينيين، وتسائل "هل ستبادر دولة إسرائيل ولو بخطوة صغيرة تجاه الفلسطينيين؟"، معتبرا أنه في حال تم ذلك فإن "معظم دول العالم ستكون إلى جانبنا وسنحظى بتأييد دولي واسع".

وشدد بيرى على أن "انعدام الثقة (بإسرائيل) بين أوساط زعماء العالم مطلق، ومن أجل أن نبدا شكلا ما من المفاوضات، ينبغي أن نبنى قاعدة ثقة ولا ينبغي تحديد الحوار السياسي بفترة زمنية ولا ينبغي التطلع إلى تعريفات مثل سلام وإنما القيام بسلسلة تسويات".

واعتبر أن "جهات معادية للسامية في BDS تحاول المساس بإسرائيل وتقيوض حقنا في الوجود في هذه البلاد، وبنيامين نتنياهو لا يفعل شيئا".

وقال عضو الكنيست إيتان كابل، من قائمة "المعسكر الصهيوني"، في اليوم نفسه إن مدير عام شركة "اورانج" الفرنسية استسلم لـ BDS بعد حملة إعلامية للحركة، وكان كابل يشير بذلك إلى فلك الارتباط بين "اورانج" الفرنسية وشركة "بارتزر" الإسرائيلية للاتصالات الخليوية مؤخرا، وقال إنه طلب عقد اجتماع طارئ للجنة الاقتصاد في الكنيست، التي يرأسها، من أجل بحث ظاهرة مقاطعة إسرائيل.

### ليبد وليبرمان: نتينياهو دمر الدبلوماسية الإسرائيلية

وعقد رئيس حزب "بيش عتيد"، يائير ليبد، ورئيس حزب "يسرائيل بيتنا (إسرائيل بيتنا)", أفيغدور ليبرمان، ما وصفه بأنه "مؤتمر طارئ" في الكنيست، يوم الاثنين الماضي، دعوا فيه إلى محاربة حركة BDS تحت عنوان "تحارب من أجل مكانة إسرائيل الدولية"، ووجهوا خلاله انتقادات شديدة إلى نتينياهو.

وقال ليبرمان، وهو وزير الخارجية السابق، إن "نتينياهو يحاول أن يأخذ الدبلوماسية الإسرائيلية وتدمرها بالقوة، ووزارة الخارجية هذه ليست ملكا خاصا لأي أحد، بمن في ذلك عائلة نتينياهو. لا يمكن تدميرها من أساسها".

وتطرق ليبرمان إلى إغلاق سفارات وممثليات دبلوماسية إسرائيلية في العالم خلال الأشهر الأخيرة، ووصف ذلك بأنه "جنون"، وأردف أنه "لا توجد سياسة خارجية للحكومة وهذه استنجاة مطلقة، ونتينياهو لا يدخل السفراء إلى لقاءاته مع رؤساء دول، وكيف يجب أن يشعر السفراء؟".

بدوره، تحدثت ليبيد أيضا عن "المس الخفير ليس بالدبلوماسية والعلاقات الخارجية فقط وإنما بالأمن القومي أيضا".

وقال ليبد إن "التدهور الحاصل هو دراماتيكي، حركة BDS تزاكم القوة والمؤسسات الدولية وبضمنها الأمم المتحدة أيضا تتبع خطا معاديا لإسرائيل، وهناك أزمة مع الإدارة الأميركية، وأزمة مع الاتحاد الأوروبي، وسائل الإعلام العالمية تتبع خطا معاديا بشدة لإسرائيل وتشوه سمعتها بمساعدة منظمات معادية لإسرائيل".

وشدد ليبد على أن "وضعنا الدولي لم يكن أبدا، في كل تاريخ الدولة منذ 1٩٤٨ العام 1٩٤٨، وحتى اليوم، سبيئا إلى هذه الدرجة. وما يزيد الموضع سوءا هو أن حكومة إسرائيل لا تعترف بذلك، لا يعترفون بأن وضعنا سيء، وإنما يحاولون التظاهر بأن كل شيء يجري بشكل حسن، لكن كل شيء ليس حسنا".

وتابع ليبيد أن الإنجازات التي حققتها إسرائيل في الماضي، وبينها إقامة مفاعل ديمونا النووي بمساعدة فرنسا والحصول على غواصات نووية بمساعدة ألمانيا والمساعات الأميركية، "ما كنا سنحصل عليها اليوم، لقد أجريت محادثات وبإمكاناتي أن أقول إننا غير موجودين في الميدان الدولي".

وصعدت BDS نشاطها في بريطانيا قبل أسبوعين من خلال "السبوع الأبارتهايد الإسرائيلي" في بريطانيا، والذي تم في إطاره تعليق منشورات تدعو إلى مقاطعة إسرائيل في قرابة ٥٠٠ من قطارات الأنفاق، وكتبت فيها عبارات تدين الممارسات الإسرائيلية خلال الابهة الشعبية الفلسطينية الحالية، وبينها "دولة أبارتهايد" و"محكمة ميدانية" و"قتل الفلسطينيين".

وقال ليبيد أنه "توجهت إلى رئيس بلدية لندن، بوريس جونسون، وهو صديق كبير لإسرائيل، وشرحت له أن دولة إسرائيل لن تتحمل هذه الأمور وتطلب منكم التدخل". وبعد ذلك أعلن مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية أن نتينياهو أصدر تعليمات إلى مدير عام وزارة الخارجية، دوري غولك،

بالمطالبة بإزالة المنشورات على الفور.

ويبدو أن خطوات نتينياهو ولبيد في هذا السياق ليست جديدة، وقال المتحدث باسم السفارة الإسرائيلية في لندن، فيسحاق كورنييل، لصحيفة "معاريف" إنه "توجد هنا مشكلة صعبة تشكها حركة المقاطعة" لكنه اعتبر أنه رغم ذلك "ينبغي النظر إليها برؤية صحيحة، فهذا "أسبوع الأبارتهايد" في بريطانيا ويركزون فيه كل الجهود من أجل تشويه سمعة إسرائيل، والحدث في القطارات أفتتح الأسبوع، وفي نهاية الأمر هذا حدث همجي، ولا تأثير كبير له هنا وتغطيته هنا لم تكن واسعة".

وأضاف كورنييل أن "ملا كثيرا يجري خلف أبواب مغلقة من أجل مواجهة نشاط BDS، ويجري قسم كبير مما نفعله خلف الكواليس لأن هدف أعضاء الحركة هو الحصول على تغطية إعلامية، ونحن معنيون بمنع ذلك، يوجد تحد كبير ونواجهه بوسائل خفية، ولا يمكن أن نأخذ حدثا كهذا الذي تم فيه تعليق منشورات والاستنتاج منه حول الوضع في بريطانيا".

وأشار كورنييل إلى أمثلة غايتها محاربة حركة المقاطعة، مثل إعلان الحكومة البريطانية عن مجموعة أنظمة جديدة، يحظر بموجبها على السلطات المحلية ومنظمات عامة مقاطعة مزودين إسرائيليين، وفرض غرامات كبيرة على مخالفين هذه الأنظمة.

وأضاف أنه جرى تعديل قانون صناديق التقاعد بحيث يمنع مدراء الصناديق العامة من سحب استثمارات على خلفية المقاطعة والسياسة الخارجية البريطانية، ومن إغلاق حسابات مصرفية لمنظمات مركزية تنشط ضد إسرائيل.

وقال كورنييل إن "كل هذا تم فعله في الأشهر الأخيرة. لقد زدنا نشاطا في الجامعات وتواجدنا في ٦٠ نشاطا في ٣٠ جامعة هذه السنة، وبإمكانتي أن أعد على يد واحدة عدد النشاطات التي أزدادوا إلغاءها" بسبب حضور إسرائيلي فيها.

### ليفني: يجب تغيير السياسة

كانت وزارة الخارجية الإسرائيلية مكلفة بمحاربة حركة BDS، لكن في أعقاب تشكيل الحكومة الحالية تم تكليف وزير الشؤون الإستراتيجية، غلعاد إردان، بهذه المهمة، وذلك إضافة إلى توليه منصب وزير الأمن الداخلي.

ووضعت الحكومة الإسرائيلية خطة لمحاربة حركة المقاطعة وصدت لها ميزانية بمبلغ ١٢٠ مليون شيكل.

وأعلن إردان أنه سيعمل من أجل التنسيق بين الجهات التي تحارب حملة المقاطعة العالمية وتعهد بتحويل قسم من الميزانية إلى وزارة الخارجية من أجل إضافة وظائف جديدة تشارك في محاربة الحملة. وقال قبل أسبوعين إن وزارته رصدت لصالح وزارة الخارجية مخصصات لتحويل عشر وظائف يشغلها مركزون للعمل ضد BDS في سفارات إسرائيلية.

وأثار نحل محاربة BDS إلى وزارة الشؤون الإستراتيجية غضبا عارما بين المسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية، الذين اعتبروا أنهم يتواجدون في الجبهة الإعلامية ويضطرون بصورة فعلية ومباشرة إلى مواجهة تبعات حملة المقاطعة.

وقالت وزيرة الخارجية السابقة، عضو الكنيست تسيبي ليفني من قائمة "المعسكر الصهيوني"، إنه طالما لم تتغير السياسة الإسرائيلية فإننا سنخسر مقابل BDS. وأضافت أن "كل عملية تفكيك وزارة الخارجية ليست سليمة، فقد جرى التحلي عن الملعب الدولي، ويقول لي وزير أورويو إنه 'ساعدوننا لكي نساعدكم'. يجب أن تكون هناك جهة واحدة تتحارب BDS، ويجب عدم الإكثار من الموظفين وإنما الإكثار من النشاط".

يذكر أن ليفني جربت نشاط BDS على جلدها، عندما صدرت ضدها مذكرة اعتقال في بريطانيا وانتهت بارتكاب جرائم حرب خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في العام ٢٠٠٨، عندما كانت تشغل منصب وزيرة الخارجية، وفي العام ٢٠١٤ منحتها الحكومة البريطانية حصانة من الاعتقال.

واعتبر دبلوماسي إسرائيلي رفيع أن "الحرب ضد مقاطعة إسرائيل يجب أن تجري بدهود وعدم بروزها في العناوين التي تتغذى عليها هذه الحركة، وأفراد وزارة الخارجية هم الموجودون في الميدان، ولذلك فإنه عندما نقلوا المسؤولية عن محاربة BDS إلى وزارة أخرى، كان هذا تقاسم عمل اصطناعي وأجرى لأغراض سياسية داخلية".

وقال السفير الإسرائيلي السابق في لندن والأمم المتحدة، رون بروسور، إنه يجب انتهاج توجه هجومي ضد حركة المقاطعة، وأضاف أن "النظرية السائدة كانت أنه إذا تحدثنا عن BDS، فإننا سنمنعهم اعترافا أكثر مما يستحقون، لكن هذه النظرية تنهار الآن، ويجب معالجة أمر هذه الظاهرة مثلما يتم التعامل مع عدو وفيما الإعلام هو ساحة المعركة". وأشار بروسور إلى أن "جميع محطات قطار الأنفاق في لندن مزودة بكاميرات بادائرة مغلقة، والسكوتلاند يارد (الشرطة السرية البريطانية) بإمكانه معرفة من علق المنشورات ومتى وكيف فعلوا ذلك، وينبغي أن نوضح أننا نعرف من هم، والقول للجمهور البريطاني أيضا من يقف وراء هذا العمل".

وتابع أنه "يجب تكثيف العمل الاستخباراتي، فهذا هو الأمر الأساس، من يقود هذه الحملات؟ من يمولها؟ يجب نشر أسماء الأشخاص الذين يقفون وراء هذه الحركة وأن نبين للجمهور البريطاني أنه مرتبط بجهات إشكالية، المعركة هي على الوعي، وأعتقد أننا في الطريق الصحيح في محاربة هذا الموضوع، وأصبحوا يعترفون بهذه المشكلة أخيرا. توجد وزارة تعنى بذلك وصدت لهذا الأمر موارد وانتباه، وهذه هي الطريق للحل".

### كتب برهوم جرابيسي:

تقف حركة "ميرتس" في الأونة الأخيرة أمام السؤال المصيري: استمرار وجودها في الكنيست، باجتياز نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة، فعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي العام تتنبأ بأنها ستزيد قوتها من خمسة إلى ستة مقاعد، إلا أن هذا ليس مؤشر اطمئنان لهذه الحركة، التي قامت في العام ١٩٩٢ بواسطة تحالف ثلاثة أحزاب انصهرت لاحقا وباتت حزبا واحدا، فهذه الحركة ذات الخطاب الأكثر جرأة، نسبيا، مقارنة بالأحزاب الصهيونية، تواجه احتمال عدم تجاوز نسبة الحسم، والذي خلقتها الاصطفافات الحزبية داخل جمهور الناخبين المحسوب على ما يسمى بـ "اليسار الصهيوني"، ولكن ليس فقط.

تشكلت حركة "ميرتس" قبل انتخابات ١٩٩٢، بتحالف حزبين أساسيين فيها: حزب "ميام" التاريخي، الذي تشكل منذ العام ١٩٤٨، وحركة "راتس" التي تشكلت في منتصف سنوات السبعين، بانشقاق الحماية شولميت الوني عن حزب "العمل"، والاطر الثالث هو حركة "شينووي"، التي تحالفت سياسيا مع هذين الاطارين، رغم توجهاتها الاقتصادية الصقرية، وحينها حققت "ميرتس" ١٢ مقعدا، بإضافة مقعدين لما كان للكتل الثلاث مجتمعة، قبل تلك الانتخابات.

ولكن هذه النتيجة كانت الأكبر التي حققتها الحركة، ثم ضعفت قليلا في سنوات التسعين، وبعد العام الفين بدأت تتراجع بوتيرة أعلى، ووصلت إلى أدنى نتيجة لها، ٣ مقاعد في انتخابات ٢٠٠٩، حينما كان يرأس "ميرتس" الوزير الأسبق حاييم أورو، والذي اعتزل بعد عامين من تلك الانتخابات، ولتعود إلى الكنيست مكانه رئيسة الحركة الحالية زهافا غالئون، وهي من أبرز قادة الحركة الذين يتمسكون بالخطاب السياسي والاجتماعي، الأكثر جرأة في "ميرتس".

ونجحت قيادة غالئون في انتخابات ٢٠١٣ بمضاعفة عدد المقاعد لتتقرب إلى ٦ مقاعد، والمقعد الأخير تحقق باتفاقية فائض أصوات، ولكن في انتخابات ٢٠١٥، بدا وكان "ميرتس" تواجه مأزقا، بالأساس بسبب تحالف "المعسكر الصهيوني" الذي جمع حزب "العمل" وحزب "الحركة" بزعامة تسيبي ليفني، ولكن "ميرتس" حصلت في نهاية المطاف على خمسة مقاعد، بتراجع طفيف من حيث النسبة، وهذا انعكس بمقعد كامل.

وتتميز حركة "ميرتس"، وكتلتها في الكنيست، بأنها حاضرة على الدوام ميدانيا وبرلمانيا، بمعنى أنها ليست حركة انتخابات، وهي على اتصال دائم بالشارع، وبالإمكان القول إن نوابها رأس حربة في النشاط البرلماني المعارض، وهذا كان من المفروض أن يضمن قوة متزايدة للحركة في كل انتخابات، للجمهور الذي يعارض سياسات الحكومة، ولكن في منط الساحة الإسرائيلية فإن النتيجة عكسية، بمعنى أن "ميرتس" تواجه احتمال عدم اجتياز نسبة الحسم، التي ارتفعت في الانتخابات الأخيرة (٢٠١٥) إلى ٣,٢٥٪ باستهداف الكتل الناشطة في الشارع العربي، ولكنها أيضا شكلت تهديدا للأحزاب الصهيونية الصغيرة، مثل حزب "الحركة"، ما دفع رئيسة الحزب ومؤسسته تسيبي ليفني، لتسرع مهرولة إلى احضان حزب "العمل".

وبالإمكان وضع مآزق حركة "ميرتس" في بندين مركزيين: الخطاب السياسي والاجتماعي، والاصطفافات الانتخابية في كل واحدة من الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

### الخطاب

تتبنى حركة "ميرتس" أكثر المواقف "يسارية" في الحركة الصهيونية، على الصعيد السياسي والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تأكيدها على أنها جزء من الحركة الصهيونية تاريخيا، بكل ما تحمله الصهيونية من أسس فكرية.

فعلى المستوى السياسي، تؤيد "ميرتس" حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة على حدود ١٩٦٧، مع تبادل أراضٍ للحفاظ على الكتل الاستيطانية الكبرى، ولكنها تعارض حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئين في وطنهم، وكانت قد أبدت قبل سنوات "عدوة رمزية" لللاجئين، كما ظهر اعلاميا في مفاوضات كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠، وأيضا إبان المحادثات في فترة حكومة إيهود أولمرت.

وتعارض "ميرتس" المشاريع الاستيطانية، بما فيها القدس المحتلة، وتدعو إلى استئناف وانهاء المفاوضات، ولكن في المقابل، فإن "ميرتس" تتكلم في التعبير عن موقفها الرافض للحروب التي تشنها إسرائيل، مثل العدوان المتكرر على قطاع غزة، والحرب على لبنان، إذ جاءت مواقفها متأخرة بعض الشيء، ولاحقا كانت تطلب بوقف كل واحدة من هذه الحروب، بموازاة كيل اتهامات للجانب الضحية، في الشعيين الفلسطيني واللبناني.

ورغم ما في هذا الخطاب من نواقص برؤية فلسطينية وعربية، ورغم تمسك "ميرتس" بأنها جزء من الحركة الصهيونية، إلا أن هذا الخطاب يعد الأكثر جرأة من بين الأحزاب الصهيونية، ما يردع جمهورا من المؤيدين من حيث المبدأ لحل الدولتين، عن تأييد حركة "ميرتس"، خاصة في ظل تنامي الأجواء اليمنية المتطرفة والخطاب العنصري في الشارع الإسرائيلي.

كذلك الأمر في ما يتعلق بالخطاب الاجتماعي، فحركة "ميرتس" تُعد العنوان الأكبر لجمهور مثليي الجنس الإسرائيلي، الذي معقله الأكبر في منطقة تل أبيب الكبرى، وهذا جمهور واسع إن كان ممن هم مثليي الجنس، أو من المؤيدين لمبدأ عدم إقصائهم عن المجتمع بسبب ميولهم الجنسية، وهذا ما جعل حتى أحزابا يمينية متطرفة تتقرب

## «ميرتس» أمام سؤال اجتياز نسبة الحسم في الانتخابات المقبلة!

**\*استطلاعات الرأي العام الحالية تمنح "ميرتس" إما الحفاظ على قوتها، ٥ مقاعد، أو إضافة مقعد \*الحركة ليست مطمئنة لهذا الواقع وتتخوف من نشوء تحالفات انتخابية تنعكس عليها سلبا كما في كل واحدة من الانتخابات السابقة \*تحالفها مع "المعسكر الصهيوني" سيؤدي إلى خسارة أصوات للجانبين\***



الحضيض الأشد، وجعلتها تواجه خطر اجتياز نسبة الحسم، حينما كانت ٢٪، فقد تداخلت أسباب داخلية للحزب، مع المشهد الانتخابي، فعلى الصعيد الداخلي، فإن رئاسة حاييم أورو، المتقدم بالسن، صاحب المواقف شبه المحافظة نسبيا لميرتس، أبعد جمهورا عن الحركة، وبموازاة ذلك دفعت "ميرتس" ثمن المنافسة الشديدة التي خاضها حزب "كديما" برئاسة تسيبي ليفني في حينه أمام حزب "الليكود"، إذ سعى "كديما" للبقاء في الحكم، في حين أن شخصية ليفني، مقبولة إلى حد كبير على ما يسمى بـ "جمهور الوسط"، وحتى صاحب الميول للتوجهات اليسارية. وفي تلك الانتخابات لم تدفع "ميرتس" وحدها الثمن، بل أيضا حزب "العمل" الذي تدهور بقيادة إيهود باراك إلى أشد حضيض برلماني له: ١٣ مقعدا.

### الانتخابات المقبلة

كما يبدو، باتت حركة "ميرتس" تُعد حساباتها للانتخابات المقبلة، تحسبا لمدهامتها بشكل مفاجئ، رغم أنها حاليا لا تلوح في الأفق القريب، ولكن هناك انطباع سائد بأن هذا الائتلاف من الصعب عليه أن ينهي العام المقبل ٢٠١٧.

وكما ذكر، فإن استطلاعات الرأي تمنح "ميرتس" مقعدا إضافيا، ما يعني إبعادها عن خطر عدم اجتياز نسبة الحسم، ولكن هذا ليس سببا للاطمئنان، لأن هذه الاستطلاعات لا يمكنها أن تعكس الوضعية الحقيقية في الانتخابات المقبلة. كما أن "ميرتس" تتخوف من اصطاف أكبر، من اصطاف "المعسكر الصهيوني" في وضعية الحالبية، أو أن تعلق الحركة بين فكي كمشاة منافسة شديدة بين قائمتي "المعسكر الصهيوني" و"يوجد مستقبل"، وهذا الحزب الأخير ما زال متماسكا وحتى أن استطاعت الرأي تزديه قوة، يحصل عليها أساسا من تراجع قوة حزب "كولانو (كلنا)" استطلاعا، وهذا مؤشر لموضوع آخر، هو اتساع حجم الأصوات العائمة في ما يسمى "جمهور الوسط".

وتتأثر الكثير من الأقاويل حول شكل خوض "ميرتس" للانتخابات المقبلة، مثل أن تتخرط في تحالف "المعسكر الصهيوني"، وهذا أمر صعب للغاية، ويسبب خسائر في الأصوات للجانبين، ولكن من جهة أخرى، يجب الالتفات إلى أن حركة "ميرتس" تخسر سنويا آلاف الأصوات، ونستطيع التقدير بأن الحديث يجري عما يواز مقعدا كاملا (أكثر من ٣٠ ألف صوت)، ولربما أكثر، من أصل الأصوات التي تتدرج في كل واحدة من انتخابات السنوات العشرين الأخيرة تقريبا، لقائمة "عالي ياروك" (الورقة الخضراء)، وعلى رأس أجندة هذه القائمة تشريع استخدام الماريحوانا، إضافة إلى شؤون البيئة.

ففي كل واحدة من الانتخابات الأخيرة تجرف هذه القائمة ما بين ١٪ إلى ٤٪ من الأصوات، وهذا أبعد من نسبة الحسم السابقة (٢٪) والحالية (٣,٢٥٪). وفي الانتخابات الأخيرة التي جرت في ربيع ٢٠١٥، حصلت هذه القائمة على ما يزيد عن ٤٧ ألف صوت، بنسبة ١,٢٪، وقد يستغرب كثيرون ٥ آلاف صوت من مستوطنات الضفة المحتلة، وحتى من المستوطنات ذات الطابع الديني، إلا أن الغالبية الساحقة من جمهور هذه القائمة محسوبة على الجمهور العلماني، الأقرب إلى حركة "ميرتس"، وهذا الاستنتاج بالإمكان استخلاصه من حقيقة أن ٣٠٪ من أصوات هذه القائمة جاءت من منطقتي تل أبيب وحيفا.

كذلك هناك قائمة "الخضر" التي تعنى بالبيئة فقط، وهذه القائمة التي هي أيضا تخوض كل واحدة من الانتخابات البرلمانية في السنوات الأخيرة، ضعفت كثيرا في آخر انتخابات وتدهورت إلى أقل من ٣ آلاف صوت، رغم أنها كانت تحصل على أكثر من هذا بأضعاف، ولكن أبعد من نسبة الحسم، وهذا الجمهور أيضا يغالبهه كان سيتوجه إلى "ميرتس" لو لم تخض القائمة للانتخابات. ولهذا فإن خيار اندماج هاتين القائمتين بحركة "ميرتس" كتحالف جديد وارد، رغم أن الرفض سيكون على الأغلب من قائمة "عاليه ياروك" التي تتخوف من أن برنامج "ميرتس" السياسي سيعيق تمددها، ولكن ضمان مقعد برلماني لها قد يغير حساباتها.

لهذا الجمهور، مثل حزب "الليكود"، الذي انضم إلى كتلته البرلمانية في الأسابيع الأخيرة النائب أمير أوحانا، وهو مثلي الجنس معان، وأقام طاقما خاصا لمثليي الجنس في حزب الليكود في السنوات الأخيرة، ولكن بطبيعة الحال، فإن "الليكود" لا يساند مطالب مثليي الجنس الاجتماعية، بخلاف حركة "ميرتس" التي تبادر في كل واحدة من الولايات البرلمانية طرح سلسلة من مشاريع القوانين، التي تحظر التمييز ضد مواطنين على خلفية ميولهم الجنسية، إضافة إلى مشاريع الاعتراف بـ "الحياة الزوجية" لمثليي الجنس.

وهذا الجانب من خطاب "ميرتس" الاجتماعي، يردع جمهورا إذا توجهات سياسية قريبة من "ميرتس"، ولكنه يُعد محافظا نوعا ما، عن دعم هذه الحركة في الانتخابات، وحينما نتحدث عن حركة صغيرة، تحصل في كل واحدة من الانتخابات الأخيرة على ما بين ٩٠ ألفا إلى ١٦٦ ألف صوت، فإن كل تنقل صغير نسبيا للجمهور، من بضعة آلاف، من شأنه أن يجسم مصير "ميرتس" واستمرار حضورها البرلماني.

أما خطاب "ميرتس" الاقتصادي، فهو مقبول على جمهور واسع في الشارع الإسرائيلي، وهو الأكثر يسارية، نسبيا من جميع الأحزاب الصهيونية، ويتمسك إلى حد كبير بمواقف "الشراكة الديمقراطية".

لكن الجمهور المؤيد لهذه المواقف، يحكم موقفه من "ميرتس" بناء على المواقف الأخرى، منها السابق ذكرها هنا.

ويضاف إلى هذا، أن "ميرتس" مؤيدة ومدافعة عن حقوق الانسان، وهي تعارض بنشاط جميع القوانين العنصرية التي تطرح وتقر في الكنيست على مر السنين، إن كانت تلك الموجهة ضد فلسطيني ٤٨، أو ضد الجمهور الفلسطيني في الضفة والقدس والقطاع، وهذا يساهم في تضيق المساحة التي تتحرك فيها "ميرتس" في الشارع الإسرائيلي.

### الاصطفافات

قبل استعراض الاصطفافات التي تؤثر على "ميرتس" وتلجم قوتها في كل واحدة من الانتخابات البرلمانية، من المهم الالتفات إلى أن "ميرتس" في نظر الناخب الإسرائيلي، حتى المؤيد لخطوطها العريضة، تبقى حركة صغيرة لا تنافس على الحكم، وهذه النظرة تلعب دورا حاسما في قرار جمهور الناخبين المعني بعودة أحزاب الند لليمين الأشد تطرفا، إلى سدة الحكم، كحزب كحاكم وليس متحالفا مع حكومة يقودها "الليكود"، ولهذا فإنه في نظر جمهور واسع ومؤيد لتوجهات "ميرتس"، دعم حزب أكبر يبدو وكأنه في ذات المعسكر أفضل من دعم حزب صغير معروف مسبقا أنه سيبقى في صفوف المعارضة.

من ناحية أخرى، فإن أي تحالف انتخابي بين حزب "العمل" وحركة "ميرتس"، سيؤدي إلى نتيجة عكسية، بمعنى أنه ليس ضامنا للحفاظ على القوة البرلمانية القائمة، لأن هذا سيضع جمهورا من ناخبي الحزب، كل لأسبابه، وبالأساس التحفظ من بعض مواقف الحزب الأخر. وفي المقابل فإن قوة "ميرتس" الانتخابية تأثرت في كل واحدة من الانتخابات الأخيرة، من الاصطفافات الانتخابية أو من احتدام المنافسة بين "معسكرين"، إما بلجم قوتها، أو حتى أضعافها. والمثال الأخير على هذا، هو تحالف "المعسكر الصهيوني" بين حزبي "العمل" و"الحركة"، وما رافقه من استطلاعات رأي، أوهمت جمهورا من الناخبين، بأن هذا التحالف قد يرأس الحكومة المقبلة. وبرز لجم قوة "ميرتس" بالذات في معقل هذه الحركة، الأكبر، منطقة تل أبيب الكبرى، ومدى تميزه بعلمانيته، مثل حيفا وغيرها.

كذلك تأثرت الحركة في انتخابات ٢٠١٣ بظهور حزب "يش عتيد (يوجد مستقبل)", الذي خاض الانتخابات يومها ملوحا بشعارات حملة الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت قبل تلك الانتخابات عامين، عام ٢٠١١، ولبضعة أسابيع، وخلق وهما بأنه عنوان حقيقي للجمهور العلماني ليعود إلى سدة الحكم، إلا أن هذا الحزب انقلب على الغالبية الساحقة من شعاراته في اليوم التالي للانتخابات، وخسر ٤٠٪ من قوته في الانتخابات التالية، في ربيع ٢٠١٥، ولكن "ميرتس" لم تستد من هذه الخسارة.

أما في انتخابات ٢٠١٠، التي درجرت "ميرتس" إلى

## تحليلات: «قانون الإقصاء» يدفن ما تبقى من الديمقراطية الإسرائيلية!

«القانون يمنح الكنيست سلطة زائفة وخطيرة للغاية» المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية: لا يحق للكنيست إبطال قرارات الشعب\*



اليمن الاسرائيلي: ملاحظة مستمرة للنواب العرب.

فإن من الأفضل للمجتمع الإسرائيلي احتواء هذه الآراء، مهما كانت مثيرة للغضب، وتعزيز الديمقراطية\*.

### مؤيدو القانون يريدون نزع الشرعية عن أعضاء الكنيست العرب

وقال المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية البروفيسور شلومو أفينيري إن الذي يميز مشروع القانون هذا، ويجعله باطلاً من أساسه هو افتراض أن أعضاء كنيست يحق لهم إقصاء أعضاء كنيست آخرين إذا كانت آراؤهم أو أعمالهم لا تعجبهم، فهذا يشكل مساساً جوهرياً ليس بأعضاء الكنيست المطلوب إقصاؤهم فحسب، بل بصورة أساسية بناخبيهم: لا يحق لأي عضو كنيست أن يقول لعضوات الألاف من ناخبي عضو كنيست آخر، إن اختيارهم باطل ومرفوض. هذه خطوة غير مقبولة، وبرأيه كان ريفلين ممقاً حين قال إن هذا يشكل مساساً خطيراً بمبدأ السيادة، لأن الكنيست ليس هو السيد، بل السيد هو الشعب وجمهور الناخبين، ولا يحق للكنيست إبطال قرار الشعب، حتى لو لم يجب جزء منه، بل وحتى لو لم يعجب أغلبية أعضائه.

وتابع أفينيري: في معرض دفاعه عن مشروع القانون، أشار نتنياهو إلى أنه حتى في بريطانيا والولايات المتحدة هناك إمكانية لإقصاء أعضاء في البرلمان أو في الكونغرس. لكن ما لم يقله نتنياهو هو إن هذا يتعلق بأشخاص خرقوا القانون بطريقة أو بأخرى. وهذا جوهر الموضوع، لأن هذا هو الوضع القائم في إسرائيل، هناك قانون أساس: الكنيست وقانون الحصانة التي يتمتع بها أعضاؤه ينصان صراحة على إمكانية إحالة عضو كنيست على المحاكمة وإسقاط الحصانة عنه في حالات يحددها القانون وتشمل من بين أمور أخرى، دعم الكفاح المسلح ضد دولة إسرائيل وتأييد إرهابية، وإذا أُدين هذا العضو بهذه التهم، فإنه يقص.

وقال إن الزيارة التي قام بها ثلاثة أعضاء كنيست من حزب التجمع الوطني الديمقراطي لعائلات «الإرهابيين» الفلسطينيين، عمل مرفوض واستفزاز مقصود لكن هناك وسائل قانونية لمحاكمة هؤلاء بعد رفع الحصانة عنهم، في مثل هذه الحال، لا يختلف وضع عضو الكنيست عن وضع أي مواطن، ولا حاجة التبتة إلى تشريع جديد، ومشروع القانون هذا لا يوجد إمكانيات أخرى غير تلك الموجودة اليوم، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تخيل أن الحصول على أغلبية ٩٠ عضو كنيست للإقصاء سيكون صعباً، ومجرد النقاش في الكنيست سيريد من التوتر بين اليهود والعرب وسيساهم في نشوء جو من نزاع الشرعية عن أعضاء الكنيست العرب وهذا تحديداً ما يريده مؤيدو القانون من اليمن المتطرف، وبرأيه هناك أيضاً طريقة أخرى لإقصاء الكنيست الذين يريدون التعبير عن استيائهم من أعمال أعضاء التجمع وبدلاً من الدخول في سجلات علني معهم وإعطائهم فرصة للتعبير عن مواقفهم، يمكن ببساطة الخروج من القاعة عندما يصعد أحدهم إلى منصة الخطابات. هذا ما فعلته أغلبية أعضاء الكنيست عندما انتخب مُبَرِّح كهانان (زعيم حركة كاخ العنصرية المعادية للعرب) عضواً في الكنيست، وعبّر ذلك بصورة حادة وواضحة عن استياء أغلبية الجمهور اليهودي في البلد من مواقف كهانان العنصرية.

وختم أفينيري: إن العلاقات بين الأغلبية والأقلية في دولة قومية يهودية تعيش وضع توتر أممي، إن لم يكن حرباً، مع أجزاء من العالم العربي ومع الشعب الفلسطيني، هي من دون شك علاقات معقدة وصعبة للطرفين، ويتعين على الأغلبية اليهودية أن تتصرف بحكمة وحذر مع هذه الموضوعات ليس فقط بسبب ضرورة المحافظة على حقوق الأقلية، ولكن أيضاً كي لا ننعق التوتّر -العداء بين يهود وعرب في دولة اليهود- إن قانون الإقصاء يقود تماماً إلى العكس.

لعملية الإقصاء في لجنة الكنيست.

### ريفلين يعارض

دافع نتنياهو عن «قانون الإقصاء» خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، في برلين قبل عدة أسابيع، معتبراً أن الديمقراطية ملزمة بالدفاع عن نفسها، ولا يمكن استغلال الديمقراطية من أجل محاولة التسبب بسقوطها.

وتابع نتنياهو أنه «عندما يؤيد أعضاء كنيست حركات تدعو بشكل صريح إلى القضاء على إسرائيل، وعندما يؤيدون الإرهاب، وعندما يقفون دقيقة صمت لذكرى قتل أولاد، فإن بإمكان الكنيست ويتوجب عليه أن يعمل ضدهم، وسيعمل ضدهم من خلال القانون». فإن قانون إقصاء أعضاء كنيست يخطئ ويذكر أن نتياهوو اعتبر اللقاء بين نواب التجمع وعائلات شهداء القدس، الذي تجرّح حول سبل تحرير الجثامين، أنه «دعم للإرهاب»، وأن قراءة الفاتحة على شهداء فلسطين هو وقوف دقيقة صمت حداد على شهداء القدس خلال العبة الحالية.

وفي مقابل مواقف نتياهوو، عبر الرئيس الإسرائيلي، رؤوفين ريفلين، عن معارضته لـ«قانون الإقصاء» وانتقده قائلاً إن «رئيس الدولة ورئيس الكنيست ينتخبان من قبل الكنيست، ولذلك فإن لدى الكنيست صلاحية الإطاحة بهما. لكن خلافاً للرئيس، فإن قانون إقصاء أعضاء كنيست يخطئ جوهر الكنيست الذي هو ممثل الحكم وليس الحكم نفسه». وأضاف ريفلين أن «أعضاء الكنيست الذين ارتكبوا مخالفات جنائية أو توجد شبهات بحيلهم بارتكاب مخالفات جنائية، على المستشار القانوني للحكومة أن يأمر بفتح تحقيق وعملية تقصي حقائق بشأنهم، وينبغي استنفاد كافة الإجراءات ضدهم بعد نزع حصانتهم، لكن يحظر إعطاء الكنيست، وممثليه المنتخبين من الجمهور، صلاحية أن يقبل هو نفسه قرار الجمهور».

وحذر ريفلين من أن «يتمكن الكنيست، ولو بحق، من اتخاذ قرار اليوم بوقف ولاية مندوبي جمهور كهؤلاء ويامر غداً، بدون وجه حق، بوقف ولاية آخرين، ويحظر إعطاء الكنيست، كسلطة تشريعية ومراقبة، أن تتحول إلى جهة محققة ومراقبة، ووضع كهذا سيخطئ ويخرب هدف الكنيست لفترة طويلة، والمتضررة الوحيدة ستكون دولة إسرائيل». وبعد أن ندد ريفلين ببقاء نواب التجمع مع أهالي شهداء القدس، قال إنه «حتى لو تعين محاكمتهم، ويل لنا إذا كان الكنيست هو الجهة التي ستحاكهم، لذلك فإن مهمة اليمين الليبرالي هي أن يضع، من داخل معسكر اليمين، بديلاً فكرياً، حاداً وقاطعاً لصيغة الديمقراطية الضيقة. وهذا نضال فكري وتربوي ويجب أن يتخذ في المستوى العملي أيضاً».

وانتقد الباحثان في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، عمير فوكس ومردخاي كيرمينتسر، مشروع القانون الجديد، وأكدوا في وجهة نظر قانونية أن «الحديث يدور عن مشروع قانون مرفوض، يمنح سلطة زائفة وخطيرة للكنيست، الذي كهيئة لا يملك الأدوات الملائمة للعمل في هذا المجال». وشدد الباحثان على أنه «يعكس عقوبات لجنة الكنيست، فإن الحديث في هذه الحالة يدور حول منح قوة لأعضاء الكنيست من أجل أن يسحبوا بشكل كامل حق زملائهم في التصويت، ومن الناحية العملية فإن هذا إجراء يستدعي دوامة سياسية ومكارتية».

وأضاف الباحثان أن محاسبة نواب عبروا عن تأييد للكفاح المسلح هو من خلال القانون الجنائي، و«إقصاء أعضاء كنيست عرب سيؤكّد ادعاءاتهم حول ملاحقة ومك أفواه سياسي، ولذلك، طالما أنه لا يدور الحديث عن مخالفة جنائية

بسبب معارضته لمقولة إن إسرائيل هي «دولة يهودية وديمقراطية». كما أن الصيغة الجديدة لا تحدد الفترة الزمنية للإقصاء. ويبدو «قانون الإقصاء» إلى تعديل البند السابع من قانون أساس: الكنيست، الذي يحدد الذرائع التي تسمح للجنة الانتخابات المركزية بشطب مرشح أو قائمة ومنها من الترشح في الانتخابات.

ويوسع مشروع القانون الجديد ذرائع شطب مرشح أو قائمة، وينص على أنه يكفي أن يعزب المرشح أو القائمة عن دعم الكفاح المسلح، الذي لا يقتصر بالضرورة مع «تنظيم إرهابي» أو «دولة عدو».

كذلك ينص مشروع القانون الجديد على أنه لدى اتخاذ قرار الشطب، سيكون بإمكان لجنة الانتخابات المركزية التطرق إلى تصريحات مرشحين وليس فقط إلى أهدافهم المعلنة أو أفعالهم.

وفيما يتعلق بإقصاء عضو كنيست، ينص مشروع القانون على أنه يصبح ساري المفعول بعد عشرة أيام من اتخاذ القرار، وأنه مكان النائب الذي يتم إقصاؤه يحل المرشح الذي يليه في قائمة حزبه، لكن مشروع القانون ينص أيضاً على أن هذا الإجراء لا يسري على نشاط أعضاء كنيست جرى قبل دخول «قانون الإقصاء» حيز التنفيذ، أي أنه لن يكون بالإمكان إقصاء نواب التجمع الثلاثة بسبب لقائهم مع عائلات شهداء القدس.

وبحسب نص مشروع القانون الجديد، فإن بإمكان الكنيست إقصاء نائب بسبب التحريض على العنصرية أو نفي وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

وقال سلوميانسكي في تصريحات صحافية بعد استعراض أسس مشروع القانون، إن «هذه هي صيغتي: القانون الجديد لن يتطرق إلى تعريف تأييد منظمة إرهابية لأن موجة الإرهاب الحالية (الهيئة الشعبية الفلسطينية) يقوم بها أفراد وليس منظمة، وعندما نقول بلفظ القانون «أعمال إرهابية» فإنها تشمل كل شيء». وأشار إلى أن إجراءات إقصاء عضو كنيست مركبة، ويرى كثيرون أن ثمة شكاً في ما إذا كان بالإمكان تطبيقه، إذ يقضي مشروع القانون بأن يتوجه ٦٦ نائباً إلى لجنة الكنيست من أجل المطالبة بإقصاء نائب، وبعد ذلك يتعين على لجنة الكنيست الحصول على أغلبية ثلاثة أرباع أعضائها من أجل التوصية أمام الهيئة العامة للكنيست بمواصلة إجراءات الإقصاء، ثم الحصول على تأييد ٩٠ عضو كنيست للإقصاء. ويتعين على الهيئة العامة للكنيست، لدى التصويت، أن تحدد فترة الإقصاء، وأشار سلوميانسكي إلى أنه يحي صعوبة تطبيق هذا القانون، لكنه اعتبر أنه «حتى لو لم يتمكنوا من تطبيقه، فإن القانون الجديد لا يزال بالإمكان استخدامه للردع، وسيصرف عضو الكنيست أنه بانه قد يشكل خطراً على استمرار بقائه في الكنيست ويعيد دراسة أفعاله».

وخلافاً لقانون أساس: الكنيست الذي يلزم المحكمة العليا بالمصادقة على قرارات لجنة الانتخابات المركزية بشطب ترشيح مرشحين للكنيست، فإنه بحسب مشروع القانون الجديد لا توجد حاجة إلى مصادقة المحكمة العليا في أعقاب قرار الهيئة العامة للكنيست بإقصاء نائب. وفي المقابل، يمنح «قانون الإقصاء» النائب الذي يتم إقصاؤه مهلة للاستئناف على قرار الهيئة العامة للكنيست بالتوجه إلى المحكمة العليا ضد القرار إذا ما أراد ذلك، كما أن بإمكان عضو الكنيست المرشح للإقصاء أن يستعين بمحام كمي يمثله خلال الإجراءات الأولية

أقرت لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست الإسرائيلي، أواخر شباط الفائت، مشروع قانون يسمح بإقالة عضو كنيست من دون تحديد فترة إبعاده عن الكنيست في حال أيد ٩٠ عضو كنيست، وهو مشروع القانون الذي بات يعرف باسم «قانون الإقصاء»، ويستهدف بالأساس أعضاء الكنيست العرب.

وسادت اجتماع هذه اللجنة البرلمانية أجواء عاصفة، وهدد أعضاء الكنيست العرب من القائمة المشتركة بالاستقالة من الكنيست في حال سن مشروع القانون. وتقرّر أمس (الاثنين) تأجيل طرح مشروع القانون على الهيئة العامة للكنيست عدة أسابيع.

وبرغم الانتقادات الشديدة للقانون، وليس فقط من جانب أحزاب المعارضة وإنما تعالت أصوات ضده من داخل حزب الليكود الحاكم أيضاً بأنه سيقضي على ما تبقى من الديمقراطية الإسرائيلية، إلا أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، المبادر إلى مشروع القانون، صرح قائلاً «أحيي الائتلاف الذي مرر قانون الإقصاء في لجنة الدستور والقانون والقضاء، الذي سيصل قريباً جداً إلى القراءة الأولى. وأشكر جميع نواب الكتلة (كتلة اليكود) وجميع نواب الائتلاف الذين اجتمعوا سوياً في هذا الجهد الهام».

إلا أن المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، حذر في وجهة نظر قدمها إلى اللجنة البرلمانية من أن سن مشروع القانون هذا «يستوجب حذراً بالغاً على ضوء الصعوبات المفهومة التي يثيرها»، مشيراً إلى أن سنه «سيخول أغلبية سياسية بإيقاف ولاية عضو كنيست انتخب بصورة قانونية، وإلى إحباط رغبة الناخبين الذين انتخبوه».

يشار إلى أن نتنياهو طرح مشروع «قانون الإقصاء» بعد أن قاد حملة تحريض واسعة وغير مسبقة ضد أعضاء الكنيست من حزب التجمع في القائمة المشتركة، جمال زحالقة وحنين زعبي وباسل غطاس، في أعقاب لقائهم مع عائلات شهداء القدس، الذين طالبوا أعضاء الكنيست بالعمل من أجل إعادة جثامين أبنائهم التي ترفض إسرائيل تسليمها لدفنهم.

واستنكر زحالقة قرار لجنة الدستور والقانون والقضاء، وقال إن «هذا قانون ضد العرب أولاً، وبعد ذلك سيستخدم ضد أعضاء كنيست يهود، وينبغي دفته الآن، قبل أن يدفن هذا القانون الديمقراطي أو ما تبقى منها».

وأضاف زحالقة أنه «اجتمع سوياً فاشيون وعنصريون وانتهازيون من أجل تمرير قانون يسمح لعضو كنيست بإقصاء زميله... وإذا ما بدأوا بطرد نواب عرب من الكنيست، كما يخطط مؤيدو القانون، فإن الجمهور العربي سيقاطع الانتخابات وستكون هناك كنيست لليهود فقط. وستتمكن من إقامة برلمان خاص بنا وسنطلب من العالم الاعتراف به، وسندعي أننا أقلية في خطر».

كذلك قال رئيس القائمة المشتركة، النائب أيمن عودة، خلال اجتماع اللجنة، «أقد انتخبنا من شعبنا وليس من قبل اليمين، لن نتخبنا أعضاء كنيست ولا نريد ولا نعمل من أجل إرضائهم، لذلك، فإن قرارهم إخراج نواب التجمع، فإنني سأدرس الاستقالة من الكنيست».

وأضاف عودة أنه «على الرغم من حملة نزع الشرعية ضدنا ورفع نسبة الحسم، قررنا البقاء جزءاً من السياسة في إسرائيل ولا نزالون تلاحقوننا. فجأة بدأوا يتحدثون عن التجمع وليس عن القائمة المشتركة، بعد أن أخرجوا الحركة الإسلامية (الجناح الشمالي) عن القانون، والآن بدأوا يزعجون الشرعية عن التجمع».

ورأى النائب دوف حنين، من القائمة المشتركة، أن «هذا حضيض في تاريخ الكنيست ولجنة الدستور والقانون والقضاء، ورئيس الحكومة يريد منع العرب في إسرائيل من التصويت من أجل أن يحصل على أغلبية مضمونة لاستمرار حكمه. ورسالة نتنياهو إلى المواطنين العرب: إذا أثار نوابكم غضب اليهود فسوف نطبخ بهم، لا توجد إمكانية لأن يكون لكم تأثير هنا».

وقالت عضو الكنيست ريفيتال سويد، من كتلة «المعسكر الصهيوني»: «دعونا نسمي الأمور بأسمائها، هذا قانون تصفيات، يرصدون أعضاء الكنيست الذين لا يوافقون على رأيهم ويصفونهم سياسياً إلى الأبد. الكراهية للعرب تعمي عيون أعضاء الكنيست إلى درجة سن قانون لا يدعمه أي مستشار قانوني، وهذا العمى يجعل الائتلاف غير مبالٍ حيال المس الخطير بالديمقراطية، ويحظر السماح بذلك».

وكان لافتاً خلال اجتماع اللجنة موقف عضو الكنيست بيني بيغن، من حزب الليكود وأحد أبرز رموز اليمين العائدي.

وقال بيغن لأعضاء اللجنة إن «هذا القانون إشكالي جداً، إشكالي للغاية. لم أتطرق إلى صيغة كهذه أو تلك لمشروع القانون، وإنما للمبدأ، في سنوات الخمسين أبدعت أغلبية في الكنيست لشهور معدودة برلمانياً بارزاً اسمه مناخيم بيغن. لماذا؟ لأن الكنيست استطاع القيام بذلك».

### القانون يسري على معارضة «الدولة اليهودية»

ذكرت تقارير صحافية إسرائيلية أن رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء، نيسنان سلوميانسكي، من كتلة «البيت اليهودي»، أنه صياغة «قانون الإقصاء» بناء على طلب نتنياهو، وذلك قبل طرحه في اجتماع اللجنة المذكور. وتبين من الصيغة الجديدة لمشروع القانون، أنه يسمح بإقصاء عضو كنيست بسبب تصريحات يطلقها أو

### تقارير جديدة لمنظمات حقوق الإنسان:

### عدد المعتقلين الإداريين والنساء والقاصرين

### الفلسطينيين الذين احتجزتهم إسرائيل في منشآت اعتقال خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة

### من 2015 - الأكبر منذ تموز 2010!

ذكر تقرير جديد لمنظمة بتسليم الإسرائيلية التي تعنى بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن عدد المعتقلين الإداريين والنساء والقاصرين الفلسطينيين الذين احتجزتهم إسرائيل في منشآت الاعتقال الاحتلالية خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ٢٠١٥ الماضي، هو الأكبر منذ نهاية تموز ٢٠١٠.

وأضاف التقرير أنه حتى نهاية شهر كانون الأول ٢٠١٥، تم احتجاز ٦٠٦٦ فلسطينياً جرى تعريفهم بأنهم سجناء أميون، وأنه بين شهري تشرين الأول وكانون الأول ٢٠١٥ ارتفع عدد هؤلاء السجناء بـ٨١٥٪.

ويبلغ عدد القاصرين الفلسطينيين المحتجزين في منشآت الاعتقال الاحتلالية بشبهات أمنية ٢٢٢ قاصراً بينهم ٨ قاصرات وذلك حتى نهاية كانون الأول ٢٠١٥.

وأصدرت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل تقريراً خاصاً من أعداد الحماية نسرين عليان يتمحور حول سياسة العقوبات ضد القاصرين وتشديدها فيما يخص مخالقات إلقاء الحجارة والإخلال بالنظام وتأثيرها على القاصرين في القدس الشرقية.

وقالت معدة التقرير إن الأجواء السياسية العامة تقود إلى المزيد من التشديد بحق القاصرين والفتيان، وفي الكثير من الحالات تتعارض ممارسات الشرطة وتوصيات النيابة العامة مع جوهر القانون، ما يؤدي إلى انتهاكات خطيرة بحقهم. وأضاف: يجب على الجهاز القضائي الانتفاة إلى هذه التجاوزات والإيعاز بوقفها نهائياً، والعمل على تغليب إعادة تأهيل القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

وأكدت عليان أن القوانين الإسرائيلية التي يتم تعديلها في الستين الأخيرتين هي دابيل واضح على التوجيه السياسي الحاصل الذي يتناقض مع جوهر قانون الأحداث ويريد من مأساة التعامل مع سكان القدس الشرقية وشريحة الشباب والأحداث بشكل خاص، ولذلك يجب وقف هذا التدهور المستمر والتعامل مع مخالقات الأحداث بشكل موضوعي وقانوني ومعالجة الأسباب الحقيقية التي لا يمكن تغيب بعدها القاصرين ووصولهم على محاكمة عادلة تضمن حقوقهم، وتمنع اعتقالهم التعسفي.

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم عربياً قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي